حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
NATIONAL SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

السنة الثالثة - العدد الواحد والثلاثون - يوليو 2008م - رجب 1429هـ
الرياض - المملكة العربية السعودية

لم يحدث بعد

تعقد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اجتماع المجلس التنفيذي الثالث للجمعية في دورته الثانية يوم الأحد 17 /7 /1429هـ الموافق 20 /7 /2008م عند الساعة السادسة مساءً بالمقر الرئيس للجمعية بمدينة الرياض، حيث سيتم مناقشة جدول أعمال المجلس.

آخر خبر

عقد الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن الدراسة التي قامت بها الجمعية حول إلغاء نظام الكفالة و ترتيب العلاقة بين أصحاب العمل و العاملين من الوافدين، وذلك يوم الأحد 25/6/1429هـ الموافق 29/ 6/ 2008م، بمقر الجمعية الرئيس بمدينة الرياض.

ص٢ مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون حقوق الإنسان والمرأة تزور الجمعية

ص٣ الدكتور الحجار: الشريف يمثل نموذجاً حياً لجيل اليوم من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان

ص٤ السيف: المرحلة المقبلة تستدعي تطوير الكفاءات النسائية الوطنية

ص٨ نخبة من المجتمع يتحدثون عن الجمعية ودورها الريادي لحماية حقوق الإنسان وغرس الثقافة الحقوقية

الأمير خالد الفيصل يلتقي رئيس وأعضاء الجمعية

جدة - حقوق:

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة ظهر أمس بمكتب سموه بجدة أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة برئاسة رئيس الجمعية الدكتور بندر محمد حمزة حجار حيث رحب سموه بالأعضاء مثمنا دور الجمعية وما تقوم به من دور فعال داخل المجتمع. بعد ذلك أطلع رئيس وأعضاء الجمعية سمو أمير المنطقة على أهداف واختصاصات ولجان الجمعية وعدد القضايا التي تلقاها فرع المنطقة منذ إنشائه عام 1425 هـ حتى شهر ربيع الآخر الماضي حيث بلغت 5339 قضية تنوعت بين القضايا الإدارية والعنف الأسري والأحوال الشخصية والعمالية والأحوال المدنية والقضائية وأوضح رئيس الجمعية د. الحجار أن وفد أعضاء الجمعية المكون من 12 عضواً أطلع سمو أمير المنطقة على ما رصده الفرع من قضايا تدخل في اختصاصات الأمارة مع إحاطة سموه بقضايا أخرى ذات علاقة بالسياق العام، وقال :إن من القضايا التي أطلع الوفد سمو المنطقة عليها واقع تكدس السجون بالمنطقة وتباعد جلسات الدعوى لبعض السجناء وتأخر الإفراج عن البعض وصعوبة تمكين المحامين من زيارة موكليهم إضافة إلى وضع مراكز الاحتجاز في كل من الجوازات ومراكز الشرط والمرور وعدم توفر الأماكن المخصصة للنساء والأطفال وغياب العنصر النسائي العامل بمراكز الشرط إضافة إلى تأخر تنفيذ الأحكام القضائية وقضايا التعديات والشؤون الخدمية بالمنطقة وعدم وجود دور للحماية بالعاصمة المقدسة وقسم للمدمنات في مستشفى الأمل بجدة وموضوع الجالية البرماوية والأفريقية وعدد من الموضوعات الأخرى المتعلقة بالمرأة والطفل.

ولفت د. الحجار إلى أن الوفد يثمن لسمو أمير المنطقة دعمه للجمعية ودعمه فكرة تعيين منسق بالأمارة لمتابعة القضايا التي ترد من الجمعية لتعزيز الدور الإيجابي بين الجهتين وقال : لقد أعربنا لسمو أمير المنطقة تعاون الأمارة مع فرع الجمعية وتجاوبها السريع للقضايا التي يرفها الفرع للأمارة من شكاوى وتظلمات من المواطنين والمقيمين .إضافة إلى الطلب من سموه تخصيص قطعة أرض للجمعية بمكة المكرمة .

وبين أن وفد الجمعية الذي ترأسه في الزيارة ضم الجوهرة العنقري نائب رئيس الجمعية لشؤون الأسرة والدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة والدكتور عمر زهير حافظ والدكتورة بهيجة بهاء عزي وعبد الله أبو السمح وإسماعيل سجيني والمهندس عمر قاضي ومعتوق عبدالله الشريف وطلال قستي و المحامي أحمد مظهر والمحامي ماجد قاروب وتوفيق جوهرجي إضافة إلى المدير التنفيذي للفرع صفاء هوساوي ومدير القضايا بالفرع حسام مالكي.

الجمعية توقع اتفاقية تعاون مع برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع

الرياض - حقوق:

وقع رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد حمزة حجار و النائب الأول التنفيذي لرئيس شركة عبد اللطيف جميل المحدودة الدكتور سعد الغامدي يوم الأحد 27 /5 /1429هـ الموافق 1/ 6 /2008م، اتفاقية مع برنامج عبداللطيف جميل لتوفير فرص وظيفية للشباب السعودي من الجنسين، وتهدف هذه الاتفاقية إلى حصول الشباب السعودي على فرصة العمل والتدريب والإرشاد والتأهيل، وفي تعليقه على هذه الاتفاقية، قال الحجار إن تمكين المواطن للحصول على فرص عمل هي في المقام الأول والأخير مسؤولية الدولة من خلال تسهيل الإجراءات وتهيئة البيئة النظامية المناسبة والقوانين والأنظمة التي تساعد القطاع الخاص على التدريب والتوظيف، وفي المقام الثاني هي مسؤولية القطاع الخاص الذي يجب أن يشجع المواطنين على العمل ويقدم لهم الحوافز المادية والمعنوية بدلاً من الاستعانة بالعمالة غير السعودية في إحلال الوظائف.

وأكد رئيس الجمعية بأن مسألة عدم حصول الشخص على وظيفة تشعره بإحساس عميق بفقدان الكرامة الإنسانية، وأن التعريف بالحقوق والواجبات هي الخطوة الأساسية للمطالبة بالحقوق ولا يمكن لشخص أن يطالب بحقه وهو لا يعرف حقه ولا واجباته.

و قال الدكتور بندر الحجار إن الجمعية لا تستطيع العمل بمفردها وأنه لابد من إقامة شراكات مختلفة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتمكّن المواطن من الحصول على حقه في العمل، وأشار إلى أن برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع غير الربحي سيعطي للجمعية مساحة أكبر لإرشاد طالبي العمل.

وعن عدد الطلبات الوظيفية التي تلقتها الجمعية من قبل المواطنين أجاب الدكتور مفلح القحطاني نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأنه لا يوجد هناك إحصائية دقيقة إلا أن الجمعية تلقت عدداً من القضايا التي يعود سببها لعدم توفر العمل لرب العائلة، وأنه من خلال تاريخ توقيع هذه الاتفاقية هناك 5حالات ممكن أن تحال لبرنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع.

حضر توقيع الاتفاقية بجانب رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية و الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الفاخري المشرف على الشؤون المالية و الإدارية.

ولنا كلمة

حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة

لماذا تتدخل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في قضايا الفقر والبطالة والتعليم والصحة والسجناء والنفقة والحضانة والأسهم والمساهمات العقارية والبيئية والتوزيع غير العادل لمشاريع التنمية ... هذه القضايا من اختصاص جهات أخرى.

هذا الرأي ورد على لسان أكثر من مسؤول في الدولة ورددّه بعدهم بعض الصحفيين وكتّاب الأعمدة في بعض الصحف، ولتوضيح الموضوع فإن حقوق الإنسان تتألف من حقوق مدنية وسياسية وحقوق اجتماعية وثقافية واقتصادية وهي حقوق مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة فكل حق من هذه الحقوق مرتبط بغيره.

فانتهاك أحد الحقوق يؤثر على قدرة الإنسان على ممارسة الحقوق الأخرى فالحق في الحياة مثلا يتطلب تمكين الإنسان من حقه في الحصول على الغذاء والماء الصالح للشرب. والحق في العمل يتطلب تمكين الإنسان من حقه في التعليم وتوفير جميع السبل الكفيلة بممارسة هذا الحق. والحق في المشاركة في الشأن العام يتطلب تمكين الإنسان من حرية التعبير وتكوين الجمعيات فالجمعية لا تستطيع الحديث عن حق الانسان في التعليم وتتجاهل وجود فئات تسكن في بيوت من الصفيح لا يصلها الماء ولا الكهرباء ولا الخدمات الصحية وهكذا، وقد أكد المجتمع الدولي على هذا المفهوم للحقوق في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فينا عام 1993م «جميع حقوق الانسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، ويجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز ...».

وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن الدول الأخرى وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يوجد تنوع كمّي ونوعي في جمعيات المجتمع المدني فنجد أن هناك جمعيات لحقوق الإنسان بشكل عام وجمعيات لحقوق المرأة وأخرى لحقوق الطفل وجمعيات لحقوق العمالة وجمعيات لحقوق المهاجرين وجمعيات للدراسات في مجال حقوق الإنسان وهكذا، فهذا التنوع مكّن الجمعيات من التركيز على قضايا محددة أما في المملكة فلا يوجد إلا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فهي الملاذ الأخير أمام المظلومين الذين استنفدوا جميع السُبل النظامية للحصول على حقوقهم ووصلوا إلى طريق مسدود. فالجمعية ترحب بهم وتساعدهم إن كانت حقوقهم منتهكة مهما كانت طبيعة هذه الحقوق فجميع الحقوق تُعامل بنفس المستوى والدرجة من حيث الأولوية والأهمية لأن جميع الحقوق مترابطة فكل حق يستتبع حقوق أخرى ويتوقف عليها.

د. بندر بن محمد الحجار
رئيس الجمعية

مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون حقوق الإنسان والمرأة تزور الجمعية

الرياض ـ حقوق:

قامت السيدة أريكا باتريك مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون حقوق الإنسان والمرأة بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم السبت 3 /6/ 1429هـ الموافق 7 /6 /2008م وكان في استقبالها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية وفي مستهل اللقاء رحب سعادته بالضيف الزائر بعد ذلك دار الحوار حول العديد من الموضوعات خاصة تلك المتعلقة بالتغييرات التي حدثت على صعيد المجتمع السعودي في مجال حقوق الإنسان، وفي هذا اللقاء تم التطرق لعدد من الموضوعات التي تهم الطرفين ومن ضمنها أوضاع المعتقلين السعوديين في غوانتانامو. وعن المعتقل الذي شهد انتقادات حادةً من كافة الأصعدة أبانت السيد باتريك بأن الجهود مبذولة من أجل إغلاق هذا المعتقل في القريب العاجل، هذا إلى جانب بعض المواضيع الأخرى.

حضر اللقاء بجانب الدكتور مفلح القحطاني الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الفاخري المشرف على الشؤون المالية والإدارية.

الدكتور الشريف يلقي محاضرة عن حقوق الإنسان بمنزل عبدالله فدعق

جدة ـ حقوق:

ألقى الدكتور حسين بن ناصر الشريف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة محاضرة عن حقوق الإنسان بمنزل عبدالله فدعق عضو مركز الدراسات الإسلامية في لندن ورئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء الزهايمر يوم الأحد 27/ 5 /1429هـ الموافق 1/ 6 /2008م، في إطار الجهود التي تبذلها الجمعية لنشر ثقافة حقوق الإنسان. ومن ثم تطرق الشريف إلى التعريف بالجمعية واختصاصاتها وأبرز القضايا التي عالجتها وأهم الإنجازات في هذا الإطار، وقد تفاعل الحضور مع المحاضرة من خلال العديد من المداخلات والأسئلة الاستفسارية المتعلقة بحقوق الإنسان، هذا وقد حضر هذه المحاضرة لفيف من أعيان منطقة جدة.

فرع الجمعية بمكة يعقد اجتماعه الدوري الثاني

جدة ـ حقوق:

عقد فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة اجتماعه الدوري الثاني بحضور الدكتور حسين الشريف المشرف العام على الفرع وجميع منسوبي الفرع من الموظفين والموظفات. وذلك في يوم الأحد الموافق 20 /5 /1429هـ الساعة التاسعة صباحا، وبدأ الاجتماع بكلمة الدكتور الشريف تحدث فيها عن أهمية الاجتماعات الدورية للارتقاء بمستوى الفرع، وتطوير الإيجابيات وتلافي السلبيات التي حتما قد تظهر، كما ركز على أهمية تعلم ثقافة الاجتماع كاحترام الموعد المحدد، بعد ذلك طالب الموظفين بذكر أي سلبيات للمشرف العام إن وجدت.

ثم فتح باب الحوار لتقديم الآراء والمقترحات أهمها ضرورة إنشاء مركز معلومات، ضرورة تقسيم الأدوار في كل مناسبة بين جميع منسوبي الجمعية، اجتماع كل يوم خميس في نهاية كل شهر لموظفي وموظفات الفرع وإقامة دورات تدريبية.

خلال محاضرتها بغرفة جدة

الجوهرة العنقري: نطالب المسؤولين والقطاع الخاص باحترام حقوق المرأة وتفعيلها اقتصادياً واجتماعياً وإلغاء الوكيل

جدة ـ حقوق:

بحضور أكثر من 200 سيدة من الأكاديميات وصاحبات الأعمال والطالبات أقام مركز السيدة خديجة بنت خويلد بغرفة جدة لقاء تحدثت فيه الأستاذة الجوهرة العنقري نائب رئيس الجمعية لشؤون الأسرة ودعت العنقري لأهمية النظر في حقوق المرأة في المملكة وإخراجها من سبات الجهل بحقوقها والاستكانة لدور الضحية الذي سلبها الإرادة والحق في المطالبة بحقها وذكرت أن المجتمع يتجاهل حق المرأة ولا يريد أن يعترف بقضاياها كما دعت لتوطين الوظائف بالنسبة للمرأة وتفعيل القوانين التي تخدم حقوقها وإشراكها في الانتخابات ودعت لأهمية فرض الحكومة القرارات التي تخدم المرأة دون الرجوع لرأي المجتمع لأن المجتمع يتمسك بفكر العادات والتقاليد وليس برأي الدين والشرع في حقوق المرأة فعلى سبيل المثال قضية البطاقة الشخصية التي حصلت عليها أغلب السيدات دون الاستفادة الحقيقية منها وذلك لوجود عثرة موافقة ولي الأمر في كل أمر تريد فعله مع أن الدين الإسلامي لم يعط الرجل الحق في ولاية أمر المرأة إلا في موضوع الزواج فقط.

وشددت على أهمية توعية وتثقيف دور القطاع الخاص في حقوق المرأة ابتداءً من المنزل والأم في تربية أبنائها وتثقيفهم بحقوق المرأة والفتاة وعلى الرجل احترامها والعطف عليها بتفعيل تفاصيل عدل القرآن والسنة لقوله صلى الله عليه وسلم «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي» وتطبيق ذلك بالشرح المفصل في المناهج الدراسية وتطبيقها في المدارس وليس الاكتفاء بحفظها فقط دون فهم مضمونها، أن على الإعلام أن يلعب دوره في ذلك وقيام مراكز الأحياء بزيادة الوعي بحقوق الزوجات والفتيات صغاراً وكباراً وفق تعاليم الدين الحنيف البعيد عن تطبيق تلك العادات والتقاليد التي أضرت بالمرأة وحرمتها من أبسط الحقوق. ونحن نطالب بالمساواة التي تعدل بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات لأن الله كرم بني آدم وقال في محكم التنزيل (ولقد كرمنا بني آدم).. ومشاركة الرجل في الوعي بأهمية حق المرأة فيما لها وما عليها أمر مهم ويزيد من وعي المجتمع وتحضره بصورة إسلامية عادلة ترضي الطرفين. كما تدعو العنقري لأهمية إصلاح القوانين فيما يخص المرأة في كيفية استثمار أموالها فالأموال المجمدة للسيدات في البنوك قد بلغت ما يقارب 15مليار ريال وذلك لوجود علة الوكيل في تولي أمورها المالية مما أدى لعزوف الكثيرات منهن عن الاستثمار خارج نطاق البنوك فحصر تحركها الاستثماري والتجاري في السوق، وذكرت العنقري أن الملك عبدالله – حفظه الله – منذ توليه القيادة وهو يقدم قرارات تدعم المرأة وأبرزها وجود محكمة الأسرة التي تخدم قضايا الأسرة والمرأة المطلقة وحقوق الحضانة إلا أننا نطالب بتفعيل دورها أكثر ورفع سن حق الحضانة للخامسة عشرة وإصلاح قانون الخلع الذي يجبر المرأة على تقديم مبالغ مادية مقابل شرط خلعها وإيجاد لجنة تدرس بيئة العائلة والبحث عن الأصلح في حق الحضانة. وطالبت العنقري والحاضرات وزير الصحة بأهمية إقامة مركز متخصص لحالات الإدمان من السيدات والسماح بإيجاد قسم للتنويم خاص بهن خصوصا وأن هناك حالات حرجة تحتاج لذلك، فيكفي أن أول من دعا لمحاربة الإدمان في المملكة كان بصوت سيدة، وعدم تهميش المرأة في صدور أي قرار كتهميش أهمية ربطها حزام الأمان في ركوبها السيارة فالمرأة نصف المجتمع.

حرف

خلال حفل تكريم معتوق الشريف

الدكتور الحجار: الشريف يمثل نموذجاً حياً لجيل اليوم من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان

جدة - حقوق:

احتفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمقر فرعها بمنطقة مكة المكرمة (جدة) مساء الثلاثاء 29/5/1429هـ بعضو الجمعية معتوق الشريف على تميزه وتفوقه بين أقرانه الشباب العرب المشاركين في البرنامج الدراسي الحقوقي الأول في الوطن العربي (شباب من اجل حقوق الإنسان) واختياره أحد المتميزين والمتفوقين العرب في مجال حقوق الإنسان وكذلك اختياره أحد أعضاء لجنة الشباب العربي المهتم بحقوق الإنسان من قبل المنظمات المشرفة على البرنامج الذي استمر عامين (2006 – 2008) وهي رابطة حقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لحقوق الإنسان والتي سجل فيها اسمه كأول سعودي دارس لحقوق الإنسان .

حضر الاحتفال الدكتور بندر الحجار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعدد من أعضاء الجمعية وحضرها عدد من الإعلاميين والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان، وبدأت بإلقاء الضوء على البرنامج الدراسي من قبل العضو الشريف حيث قال : إنّ البرنامج مر بـ 4 مراحل، الأولى الدراسة ثم ورشة عمل عن(المناصرة والتمكين) عقدت بتونس ثم مرحلة المشاريع البحثية ثم مرحلة الدراسة. الجزء الثاني والذي كان دراسة عن (مراقبة حقوق الإنسان) ثم مرحلة مشاريع التخرج ثم ورشة القاهرة، س مهمتي كانت صعبة في البرنامج لاسيما وان المشاركين من الشباب العربي وأيضا فريق التأطير العلمي للبرنامج كانوا يجهلون الكثير عن مجال حقوق الإنسان بالمملكة وقد حاولت توضيح هذا الأمر للجميع بمساعد جمعية وهيئة حقوق الإنسان.

وأضاف معتوق الشريف بقوله كنت سعيد وأنا أواصل هذا البرنامج بدعم من رئيس الجمعية الدكتور بندر الحجار والأعضاء.

من جهته قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور بندر حمزة حجار إنّ معتوق الشريف يمثل نموذجا حيا لجيل اليوم من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان، وأن الدعم الذي قدمته الجمعية واجب عليها تجاه أي شاب يملك روح الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ويبادر بترجمتها من خلال البحث والدراسة في هذا المجال، وأضاف: ان ما قدمه الزميل معتوق من جد واجتهاد في المجال الإعلامي والحقوقي معاً هو إنجاز فريد من نوعه عجز عنه الآخرون.

أما المشرف على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف فقال إن مثل هذه الإنجازات والمبادرات تعكس مبادرات معتوق الدائمة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بشكل علمي ومدروس بعد ان قدم جهداً مميزا في مجال عمله كإعلامي على مدى السنوات الخمس الماضية كأول إعلامي سعودي يتبنى قضايا حقوق الإنسان إعلامياً: فيما أشاد عضو الجمعية سليمان الزايدي باجتهادات العضو الشريف وطالب بفتح مجالات التدريب أمام الشباب بالتعاون مع صندوق الموارد البشرية، فيما علق عضو الجمعية طلال قستي على إنجاز الشريف قائلا: عرفته مجتهدا مستمرا وشعلة من نشاط نتمنى ان تستثمر طاقاته بشكل فعال في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان.

بعد ذلك أجاب رئيس الجمعية وأعضاؤها والمحتفى به على أسئلة الحضور عقبها تكريم الأشخاص الداعمين للزميل الشريف وهم والده الشيخ عبدالله بن حمود الشريف تسلمها عنه نجله عبدالله، رئيس الجمعية الدكتور بندر الحجار، رئيس تحرير صحيفة عكاظ المكلف الدكتور عثمان عبده هاشم، الدكتور حسين بن ناصر الشريف، عبدالله بن احمد الثقفي مدير عام التربية والتعليم بمحافظة جدة، عايض الشهراني مدير مدرسة عبد الرحمن الداخل الثانوية.

وفد من البرلمان الهولندي يزور الجمعية ويلتقي بنائب الرئيس

الرياض - حقوق:

قام وفد من البرلمان الهولندي بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الانسان يوم السبت 3 /6 /1429هـ الموافق 7/ 6 / 2008م برئاسة السيد هنك جان يرافقه السيد نيكولاس بيتس سفير هولندا لدى المملكة بالإضافة إلى عدد من البرلمانيين الهولنديين ، وكان في استقبالهم الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية وعدد من الأعضاء، وفي مستهل اللقاء قدم الدكتور القحطاني للوفد الزائر نبذة تعريفية عن الجمعية ونشاطاتها وأهم إنجازاتها في مجال حقوق الانسان، والآلية التي تستقبل بها الجمعية القضايا التي ترد إليها، كما دار النقاش حول العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الانسان وبخاصة قضايا الأقليات في المملكة، هذا إلى جانب بعض المواضيع الأخرى المتعلقة بحرية العبادة. كما جرى الحديث عن ظاهرة معاداة الإسلام التي ظهرت في المجتمع الهولندي مؤخرا والاستماع إلى وجهة نظر الوفد الزائر حيالها .

حضر اللقاء كل من الدكتور عبدالجليل السيف عضو الجمعية المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، الدكتور صالح بن عبد الرحمن الشريدة عضو الجمعية، الفريق المتقاعد عبدالعزيز هنيدي عضو الجمعية، والأستاذ خالد بن عبد الرحمن الفاخري المشرف على الشؤون المالية والإدارية.

مسؤولة من الخارجية الأمريكية تزور فرع الجمعية بمنطقة مكة

جدة - حقوق:

استقبلت الأستاذة الجوهرة بنت محمد العنقري نائب رئيس الجمعية لشؤون الأسرة بمقر الفرع بجدة يوم الاثنين 12 /6/ 1429هـ مسئولة شؤون الديموقراطية وحقوق الإنسان في الخارجية الأمريكية برفقة الملحق السياسي الاقتصادي آن سلاك،وذلك في إطار التعريف بالجمعية ومد جسور التواصل والتعاون.وقد تحدثت الأستاذة الجوهرة عن نشاط الجمعية وأهدافها وأهم انجازاتها وقضايا المرأة بصفة عامة كحقها في التصويت وأشارت إلى أن المرأة المسلمة أول امرأة في التاريخ مارست حقها السياسي. كما تحدثت عن قضية العنف وضرورة إصدار قانون عقوبة لمن يمارس العنف على أي من أفراد الأسرة. وأهمية تبليغ الأقارب والجيران عند وجود حالة عنف وأشارت سعادتها إلى حملة العنف التي تعتزم الجمعية إطلاقها بداية العام الهجري للحد من العنف ضد الأطفال ولزيادة الوعي بالتأثيرات النفسية والاجتماعية السلبية على الطفل المعنف. كما تحدثت عن آلية استقبال الشكاوي وكيفية التعامل معها، كما بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون فيما يخص حملة العنف، وقد ناقش الطرفان مجمل القضايا المتعلقة بالسجون والمسجونين الأجانب وأشارت الأستاذة الجوهرة إلى زياراتها للسجون والتغير الإيجابي الملموس في سجن بريمان حيث إن الوضع الآن أفضل من السابق على سبيل المثال في الوجبات الغذائية المقدمة كما أشارت إلى ان ارتفاع عدد السجينات الوافدات ووجودهن بهذه الكثافة يكلف الدولة الكثير وضرورة ترحيل هذه الفئة، وأكدت على عدم وجود أي قضية عنف داخل السجون.

مع الفكر

تواجهنا في حياتنا اليومية الكثير من المواقف التي تتطلب منا اتخاذ القرار فيها، في بعضها نحتاج إلى براءة طفل لنتخذ القرار والبعض الآخر نحتاج فيه إلى حكمة الشيخ الكبير، وفي البعض منها نحتاج إلى العين الثاقبة لننظر للأشياء من خلال السنين، وفي الكثير من هذه المواقف تكون قراراتنا مبنية على ما نعيشه في الحاضر، ولكن عندما يكون القرار متعلقاً بالإنسان فهنا يجب أن يكون القرار يتخذ بحكمة وموضوعية بعيداً عن الاعتبارات الشخصية.

تأخذنا أفكارنا في الكثير من الأوقات إلى أماكن تبعدنا آلاف الأميال لم نذهب إليها سابقاً. أن تغيب مع أفكارك في العديد من الأمور والكثير من الأماكن، قد تكون له فوائد على النفس مما قد يضع لك صوراً جميلة في حياتنا اليومية التي تمتلئ بالهموم والمشاكل الإنسانية وغيرها.

الشيء الوحيد الذي يميزنا عن غيرنا من خلق الرحمن هو وجود العقل والذي يكون هو صومعة الفكر والمسؤول الأول والأخير عن تطور الإنسان وعمارة الأرض وما توصلت له البشرية من تقدم وعلم وازدهار في شتى المجالات، لذلك فإن الفكر والتفكير شيء ضروري وهام لحياة البشر من أجل تطورها والتأقلم مع متغيرات الحياة اليومية.

يجب أن يكون هناك استخلاص للأفكار خصوصاً للأشخاص الذين يمكن الاستفادة من أفكارهم في تطور الإنسان حيث يوجد الكثير من الأشخاص الذين يمكن الإفادة من أفكارهم وآرائهم، حيث إذا تم الأخذ بهذه الآراء والأفكار سوف يستطيع الذين يأتون بعدهم البدء من حيث انتهوا.

غازي القحطاني
مدير التحرير
GM__4004@YAHOO.COM

دعا إلى إنشاء معهد لتخريج ضباط صف نسائي وكلية أمنية نسائية

الدكتور السيف: المرحلة المقبلة تستدعي تطوير الكفاءات النسائية الوطنية

الرياض - حقوق:

قال الدكتور عبد الجليل السيف المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية إن المرحلة المقبلة تستدعي تطوير الكفاءات النسائية الوطنية المؤهَلة وإكسابهن المهارات الأمنية من خلال اقتراح إنشاء معهد لتخريج ضباط صف نسائي وكلية أمنية نسائية تخرّج ضابطات، وضابطات صف وجنديات من النساء، تخدم وتغذي القطاعات الأمنية النسائية المختلفة، ومنها قطاع المرور، فالمواجهات والتحديات المستجدة كل لحظة بحاجة إلى كفاءات نسائية أمنية مؤهلة ومدربة ومنظمة تنظيمًا يحفظ الحقوق ويحفز على العطاء ويحقق ما نصبو إليه جميعًا خصوصًا أن ثمة تحديات تواجه المجتمع تستجيب لمتطلبات المرحلة المقبلة.

وأكد على توفير الخدمات المساندة على الطريق، من خلال إسناد رفع الحوادث المرورية وأعطال السيارات لشركات خاصة، مؤكدا أن هذه التجربة تطبِّقها الدول المتقدمة وأحرزت نجاحات غير مسبوقة، وتشمل خدمات هذه الشركات مباشرة كافة الحوادث المرورية المؤمَّنة، من خلال غرفة عمليات ورصد، مرتبطة بغرفة عمليات المرور لمباشرة البلاغات في حال تلقيها من الجمهور بفترة زمنية لا تتجاوز خمس دقائق، إضافة إلى وجود فرق ميدانية، تعمل على مدار الساعة لمباشرة أي بلاغ يردها، شريطة أن تكون جميع السيارات، محل المشكلة مغطاة تأمينيًا، وأن تكون مفحوصة بصفة دورية حيث تعطي هذه الشركات المتخصصة لقائدي السيارات معالجات فاعلة عند وقوع الحوادث على مدار الساعة، وأضاف إن: هذا النظام تم تطبيقه كبداية تجريبية في مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية، ويتم بموجبه تفعيل النظام المقترح من الشراكة القائمة بين مؤسسة النقد العربي السعودي، والإدارة العامة للمرور وشركات التأمين، يقدِّم هذه المعالجات للحوادث ونتائجها وإجراءاتها الفنية والمالية والقضائية والإدارية من خلال شركة (نجم) التي تم إنشاؤها، وأنتهز هذه الفرصة، وأدعو أن يتسع هذا النظام التأميني لتغطية المركبة خارج النطاق المحلي وفقًا لمنظومة الاتفاقية الخليجية الموحدة للتأمين على السيارة،

والاتفاقية بين الدول العربية التي تُعرف بـ (ORANGE)، وأشار إلى أن هذا النظام المطبّق حاليًا في الخبر، يمكن تعميمه في أنحاء المملكة، وبذلك يمكن معالجة كل الإشكالات الناجمة عن الأعطال والحوادث المرورية على الطريق، على مدار الساعة.

نادي مدريد يزور جمعية حقوق الإنسان

الرياض - حقوق:

قام وفد من نادي مدريد المعني بتعزيز المشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحكم القانون في العالم بزيارة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم الأربعاء 30 /5/ 1429هـ الموافق 4/ 6/ 2008م ضم كلاً من دولة السيد ليونيل جوسبان رئيس وزراء فرنسا الأسبق، ودولة السيد فيم كوك رئيس وزراء هولندا الأسبق، ودولة السيد زلاتكو لاغومجيا رئيس وزراء البوسنة والهرسك الأسبق بالإضافة إلى عدد من الباحثين في النادي، وكان في استقبالهم الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني نائب رئيس الجمعية وعدد من الأعضاء، وفي مستهل اللقاء قدم الدكتور مفلح القحطاني للوفد الزائر نبذة تعريفية عن الجمعية ونشاطاتها وأهم إنجازاتها في مجال حقوق الإنسان، كما دار النقاش حول قضايا الإصلاح وتعزيز الحوار في المجتمع وتطور التعليم ومشاركة المرأة وحرية التعبير بالإضافة إلى بعض المواضيع الأخرى المتعلقة بحقوق الانسان، وقد أكد أعضاء الوفد الزائر على أهمية دور المملكة على المستويين الإقليمي والدولي وما يقوم به خادم الحرمين الشريفين من جهود في هذا المجال، مشيرين إلي أن التطورات الداخلية لها انعكاسات على هذا الدور خارجيا.

حضر اللقاء كل من الدكتور صالح

بن محمد الخثلان رئيس لجنة الرصد والمتابعة والدكتور إبراهيم القعيد رئيس لجنة الشؤون المالية والاستثمار، والدكتور عبد الرحمن العناد عضو الجمعية، والفريق م عبد العزيز الهنيدي عضو الجمعية، والأستاذة ثريا عابد شيخ عضو الجمعية، والأستاذ خالد بن عبد الرحمن الفاخري المشرف على الشؤون المالية والإدارية.

المشرف على فرع الجمعية بمنطقة مكة يحاضر عن حقوق الإنسان بالليث

الليث - حقوق:

بحضور محافظ الليث عبد الرحمن بن نوار الحربي ومديري إدارتي التربية والتعليم للبنين والبنات مرعي بن محمد البركاتي وعبد العزيز المهداوي وعدد من مديري ورؤساء الدوائر الحكومية بالمحافظة وعدد من المواطنين ألقى المشرف العام على الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف مساء الأحد 18 /6 /1429هـ محاضرة عن (ثقافة حقوق الإنسان) على مسرح إدارة التربية والتعليم (بنين) حيث بدأ محاضرته بالتعريف بالجمعية وأهدافها واختصاصاتها ورؤيتها التطلعية مؤكدا أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتنسيق مع وزارة الداخلية تدرس موضوع منح المرأة السعودية جنسيتها لأبنائها من زوجها غير السعودي. كما لفت إلى أن الجمعية طالبت من خلال دراسة أعدتها أن يسند لهيئة التحقيق والادعاء العام اختصاص إصدار قرار بالتنسيق مع الشئون الاجتماعية لتحديد من هو الأولى بالاحتفاظ بالطفل الذي يكون في وضع نزاع بين والديه إلى حين البت في القضية من خلال القضاء. مشيرا إلى أن الجمعية قدمت للجهات المختصة نظاما للكفالة بديلاً عن الحالي لضمان حقوق أصحاب العمل وحقوق العامل الوافد.

المحاضرة التي نظمها نادي الليث الرياضي شهدت قراءة مساندة حول حقوق الإنسان محليا وعربيا قدمها عضو الجمعية معتوق بن عبد الله الشريف .وقد اختتمت الأمسية بتكريم عضوي الجمعية من قبل محافظ الليث بعد أن أجابا على أسئلة الحضور واستفساراتهم .

وفد من جامعة برنستن الأمريكية يزور الجمعية ويقف على إنجازاتها

الرياض: حقوق:

زار وفد من الجامعة الأمريكية ضم كلاً من الدكتور كريستوفر بوكيك والسيدة جولي سوير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 22/ 5 /1429هـ الموافق 27/ 5/ 2008م وكان في استقبالهم الدكتور عبد الخالق آل عبد الحي نائب رئيس لجنة الرصد والمتابعة عضو الجمعية. والدكتورة نورة الجميح عضو الجمعية وفي مستهل اللقاء قدم الدكتور عبد الخالق للوفد الزائر نبذة عن الجمعية اشتملت على التعريف بالجمعية ونشأتها والأنشطة التي تقوم بها في مجال حقوق الإنسان متطرقا في الوقت نفسه لبعض القضايا الخاصة بحقوق الإنسان وآلية التعامل معها من قبل الجمعية. وفي ذاته السياق بيّن عبد الخالق للوفد الزائر مدى تعاون الجهات المسئولة مع أطروحات الجمعية في مجال حقوق الإنسان والمعوقات التي تواجه الجمعية في أداء رسالتها، كما استمع الوفد إلى شرح عن تقنين القضاء السعودي وعن وضع المرأة ومدى التطور الذي تحقق في هذا الجانب، كما استمع الوفد أيضا إلى موقف الجمعية من الأعمال الإرهابية التي تحدث حول العالم، إلى جانب مناقشة العديد من الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وفي ختام الزيارة أشاد أعضاء الوفد بالجهود التي تبذلها الجمعية، متطلعين إلى تحقيق المزيد من الإنجازات.

نوّه بموافقة مجلس الوزراء
الأمير سلطان بن سلمان:الانضمام لاتفاقية ذوي الإعاقة تأكيد على الاهتمام بالمعوقين

واس ـ الرياض ـ حقوق:

نوّه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين رئيس مجلس أمناء جمعية الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة بقرار مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى برتوكولها الاختياري وذلك خلال الجلسة التي عقدها المجلس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود «حفظه الله».

ووصف سموه موافقة مجلس الوزراء على الانضمام للاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة التي أقرت في الأمم المتحدة عام 2006م بأنها تجسد واقع تعاطي المملكة مع قضية الإعاقة وحرصها على توفير أفضل رعاية ممكنة لفئة المعوقين وتفاعلها الدائم مع كل ما يصب في خدمة هذه الفئة المهمة.وقال سموه: إن المملكة كانت سباقة في إقرار نظام رعاية المعوقين عام 1421هـ وهو ما يعده المهتمون بقضية الإعاقة وراء النقلة التاريخية التي تحققت في مجالات رعاية المعوقين وتأهيلهم وعلاجهم وتعليمهم وتوظيفهم وصياغة واقع جديد للمعوقين يتيح لهم الإسهام في مسيرة التنمية وخدمة أنفسهم ومجتمعهم بشكل غير مسبوق.وأكد سموه أن انضمام المملكة للاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة سيسهم في إقامة جسور من التعاون مع العديد من الدول ذات السبق في مجال رعاية المعوقين والاستفادة من الخبرات المتميزة في هذا المجال الذي سيشهد تطوراً ملحوظاً وبصورة مطردة خاصة فيما يتعلق ببرامج العلاج والتأهيل والدمج، مشيداً بالدور الذي قامت به وزارة الشئون الاجتماعية في رعاية المعوقين وتطوير الخدمات المقدمة لهم ومشاركتها في الإعداد لهذه الاتفاقية.

التحقق من ارتباطاتهم وإخضاعهم للمناصحة
المملكة تستعيد 13 معتقلاً سعودياً في السجون العراقية

بغداد ـ عكاظ ـ حقوق:

أسفرت جهود الجهات المختصة في المملكة عن استعادة مجموعة من المعتقلين السعوديين في سجون القوات الأمريكية في العراق يرجح أن عددهم ثلاثة عشر معتقلاً كانوا قد تسللوا للأراضي العراقية خلال فترات متفاوتة، ويأتي تسليم الدفعة الأولى من المعتقلين السعوديين لدى القوات الأمريكية في العراق في أعقاب لقاء لسمو وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى بغداد، ويزعم كثير من المعتقلين في سجون القوات الأمريكية أو السجون العراقية بانتمائهم للجنسية السعودية غير أنه سرعان ما تنكشف حقيقتهم عند وصولهم للمملكة مثل ما حدث لمعتقلين كان مستشار الأمن القومي العراقي قد اصطحبهم معه خلال زيارته للرياض إذ اتضح أن اثنين أو ثلاثة منهم ليسوا سعوديين وإنما ينتمون لجنسية بلدين عربيين.

وتعمل السلطات الأمنية المختصة في المملكة على التحقق من هويات المعتقلين العائدين بوسائل مختلفة وكيفية دخولهم أراضي العراق وارتباطاتهم سواء بالقاعدة أو غيرها من الجماعات التكفيرية ونحو ذلك، كما سيخضع العائدون إلى سلسلة من برامج المناصحة التابعة لوزارة الداخلية بهدف تصحيح أفكارهم.

سفارة المملكة بالأردن تؤكد متابعتها للسجناء السعوديين

الرياض ـ الوطن ـ حقوق:

أكدت السفارة السعودية في الأردن متابعتها للسجناء السعوديين هناك وفقا للتوجيهات في هذا الشأن.

وأشارت السفارة في خطاب تلقته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رداً على خطاب الأخيرة حول رصد الجمعية ما تناقلته وسائل الإعلام عن وجود عدد من السجناء السعوديين في سجني "سواقة والموقر" بالأردن وعددهم ونوعية قضاياهم ومدد محكومياتهم وطلب الجمعية تقديم المساعدة لهم من قبل السفارة.

وأوضحت السفارة أنها تقوم بمتابعة السجناء السعوديين وفقاً للتوجيهات الكريمة في هذا الشأن، مؤكدة في خطابها أن هذا الأمر يأتي في أولويات عمل السفارة.

وأكدت أنها تتابع قضاياهم والدفاع عنهم، وعدد السجناء ونوعية قضاياهم ومدد محكومياتهم لدى وزارة الخارجية في الرياض.

يأتي ذلك بعد أن خاطبت الجمعية السفارة السعودية في عمان لمعرفة حقيقة ما تناقلته بعض وسائل الإعلام المحلية حول بعض المعتقلين السعوديين في السجون الأردنية بعد أن نقلت بعض وسائل الإعلام إضراب 25 سجيناً سعودياً في سجن سواقة (جنوب العاصمة الأردنية) عن الطعام وعن مقابلة أسرهم تضامناً مع 25 سجيناً سعودياً آخرين بعد أن تم نقلهم إلى سجن "الموقر" والمشهود له أنه للتأديب والمحكوم عليهم بأكثر من عشر سنوات.

مع صرف رواتبه خلال مدة فصله
مكتب العمل يعيد موظفاً لعمله بـ«أمل» جدة

جدة ـ عكاظ ـ حقوق

أعاد مكتب العمل موظفاً سعودياً لعمله في مستشفى الأمل بجدة مع صرف جميع رواتبه خلال فترة فصله والبالغة أكثر من 45 ألف ريال واعتبار خدمته متصلة بعد أن أقرت اللجنة الابتدائية عدم شرعية فصله لمخالفته لبنود أنظمة العمل.

واستلم الموظف أمين الصحفي نسخة من قرار إعادته لعمله الذي كان فصل منه قبل أكثر من ثمانية أشهر بينما طالبت اللجنة الابتدائية إدارة المستشفى الاعتراض على القرار أمام اللجنة العليا بالرياض في حال رغبت في ذلك.

وكان الصحفي تظلم من قرار فصله الذي وصفه بالتعسفي وأيدته في ذلك إدارة المتابعة بالشؤون الصحية بمحافظة جدة مشيراً إلى أنه كان يعمل في وظيفة"ناسخ تقارير طبية" بموجب عقد سنوي يجدد تلقائياً في نهاية كل سنة تعاقدية ويتقاضى راتباً قدره 4800 ريال واستمر في العمل لمدة خمس سنوات إلى أن تم فصله نتيجة لرفضه تكليفاً "غير نظامي" بالعمل بقسم السنترال لفترة غير محددة وبدون موافقته. ويطالب بإنصافه وإعادته لعمله مؤكداً أن فصله يتعارض مع مضمون المادة "60" من نظام العمل كما أن المادة "75" من النظام تشير إلى أنه إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لأي من طرفيه إنهاؤه بناء على سبب مشروع يجب بيانه بموجب إشعار يوجه إلى الطرف الآخر كتابة قبل الإنهاء بمدة لا تقل عن 30 يوماً إذا كان أجر العامل يدفع شهرياً ولا يقل عن 15 يوماً بالنسبة إلى غيره.

ويقول الصحفي إن اللجنة الابتدائية أغفلت طلبه في المطالبة بالتعويض المادي والمعنوي بسبب الضرر الذي لحق به رغم قرار اللجنة الذي أعاده لعمله.

ويطالب بإلغاء قرارات الحسم لوجود أعذار مرضية.

الحكومة الكندية متهمة بانتهاك القوانين بسبب جوانتانامو

بي بي سي - حقوق:

أصدرت المحكمة العليا في كندا حكما قضائيا يتهم الحكومة الكندية بانتهاك نصوص الدستور بتسليمها نتائج مقابلات استجوابية مع معتقلين كنديين في معتقل جوانتانامو.

والقضية محل الحكم القضائي متعلقة باستجواب أجرته السلطات الكندية مع عمر قادر، الكندي الجنسية والمعتقل في جوانتانامو، حيث قالت المحكمة إن حق قادر الحصول على معلومات استخبارية سرية تساعده في التحضير لدفاعه أمام محكمة أمريكية حيث يواجه تهما بالقتل.

وجاء في حيثيات الحكم الصادر عن المحكمة الكندية ما يفيد بأن بعض جوانب عملية الاعتقال في معتقل جوانتانامو تتعارض مع القوانين الأمريكية الداخلية، وتتناقض مع القوانين الدولية.

وقد وبخت المحكمة الكندية العليا الحكومة الكندية لتسليمها محاضر استجواب لمواطنين كنديين معتقلين إلى السلطات في الولايات المتحدة.

وقال منطوق الحكم إن "المسؤولين الكنديين ملزمون بالقوانين الدولية طالما تماشت هذه القوانين مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لكنهم غير ملزمين بها عندما تنتهك الالتزامات الكندية للقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان".

يشار إلى أن قادر، البالغ الآن 21 عاما، كان قد اعتقل في يوليو/ تموز من عام 2002 ووجهت له تهم القتل بزعم أنه ألقى قنبلة يدوية قتلت جنديا أمريكيا من القوات الخاصة خلال معركة في أفغانستان.

إلا أن قادر كان في الخامسة عشرة من العمر آنذاك، وهو عمر يصنفه على أنه طفل.

وقد ظل قادر رهن الاعتقال منذ أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2002 في جوانتانامو، حيث يحتجز نحو 275 معتقلا بزعم صلاتهم بتنظيم القاعدة وحركة طالبان الأفغانية.

وكان وكلاء الدفاع عن قادر قد دافعوا أمام المحكمة بالقول إن مسؤولي الاستخبارات الكنديين انتهكوا ميثاق الحقوق المدنية الكندي عندما أقدموا على استجوابه في تلك القاعدة الأمريكية في عام 2003.

ومن المتوقع أن يكون قادر واحدا من أوائل معتقلي جوانتانامو ممن سيواجهون تهما بجرائم حرب أمام القضاء الأمريكي.

وفي حال تحققت ستكون أول تهم من نوعها أمام القضاء الأمريكي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وقد يجد قادر نفسه أمام حكم بالإعدام في حال أدين بتلك التهم، وهي القتل والتآمر بدعم الإرهاب.

وتقول المؤسسة العسكرية الأمريكية أنها تعتزم توجيه تهم لنحو 80 معتقلا في جوانتانامو، حيث يعتبر قادر الوحيد الحامل لجنسية غربية من بين جميع المعتقلين.

يشار إلى أن أحد أشقاء قادر، إبراهيم، كان قد اعترف بأن أباه المصري المولد احمد سعيد قادر، وبعض إخوانه، قاتلوا بين صفوف القاعدة.

وقد قتل الأب في باكستان عام 2003 عندما قصفت هليوكوبتر عسكرية باكستانية منزلا كان يحتمي فيه مع عدد من مسؤولي القاعدة.

كما أن أحد أشقاء قادر، عبدالله، معتقل حاليا في السجون الكندية بموجب مذكرة اعتقال أمريكية تتهمه بإمداد القاعدة بالسلاح.

اليونيسيف تناشد العالم مساعدة الأطفال الإثيوبيين

الأمم المتحدة - حقوق:

ناشدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) العالم من أجل توفير موارد إضافية لمساعدة آلاف الأطفال الأثيوبيين الذين يشكون من سوء التغذية بشكل حاد.

وقالت المنظمة الدولية إن أكثر من 126 ألف طفل يمكن أن يتعرضوا إلى حالات حادة من سوء التغذية.

وقال برنامج الأغذية العالمي إن نحو 3 ملايين أثيوبي سيحتاجون إلى مساعدات غذائية عاجلة خلال هذه السنة بسبب تأخر هطول الأمطار والتكلفة العالية للمواد الغذائية.

وتقول مراسلة بي بي سي، إليزابيث بلنت، التي تزور مركز تغذية إنها رأت طفلا بذراع نحيف إلى درجة تبدو وكأنها أصبع إنسان بالغ.

وتقول بعض وكالات الإغاثة التي تدير وحدات أغذية وطبية في إثيوبيا إنها تلقت طلبات مساعدة كثيرة إلى درجة أنها لم تعد قادرة على التعامل معها.

وقالت اليونيسيف إن توالي مواسم الجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية وقلة الموارد الكفيلة بتوفير الوقاية من الأمراض ومحدودية آليات الاستجابة للحالات الطارئة ساهمت في اتساع رقعة المناطق المعرضة للجفاف.

وأضافت المنظمة الدولية أن الوضع الذي تواجهه إثيوبيا هو الأسوأ منذ الأزمة الإنسانية الكبرى التي ضربت البلد عام 2003، وأنه يزداد سوءا.

وتقول اليونيسيف إنها في حاجة إلى مبلغ 50 مليون دولار أمريكي بشكل عاجل لتوفير العناية الصحية والمواد الغذائية والماء والصرف الصحي.

وتقول مراسلة بي بي سي إن موسم الحصاد الحالي في إثيوبيا لم يحقق بعد المستوى الذي يتيح توفير الحاجات العادية للجوعى الحاليين علما أن موسم الحصاد المقبل سيكون في شهر أغسطس/آب أو سبتمبر/أيلول المقبلين.

وأضافت المراسلة أن عدد الأطفال المحتاجين إلى المساعدة قبل حلول موعد الحصاد المقبل قد يكون كبيرا جدا، مما سيستنزف قدرة إثيوبيا على التعامل مع الوضع.

وتابعت أن التعامل مع الوضع سيعتمد على سخاء المتبرعين في توفير المواد الغذائية التي يحتاج إليها الأطفال الذين يشكون من سوء التغذية.

واشنطن تقر باعتقال 2500 قاصر في العراق وأفغانستان

بي بي سي - واشنطن - حقوق:

أقرت الولايات المتحدة بأن جيشها اعتقل 2500 قاصر خلال السنوات الست الماضية، وأن 500 منهم ما زالوا موقوفين لديها في مراكز اعتقال في العراق وفي قاعدة باجرام بأفغانستان، كونهم "مقاتلين أعداء غير قانونيين".

ففي تقريرها الدوري إلى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، اعترفت الولايات المتحدة بأن جيشها قام بتوقيف بعض الأطفال لفترات وصلت إلى سنة أو أكثر، وذلك في إطار الحملة التي أطلقها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش لمكافحة الإرهاب عام 2002.

وذكر التقرير أن جميع الأطفال الـ 2500، ما عدا 100 منهم، ألقي القبض عليهم في العراق، بينما جرى اعتقال الغالبية الباقية في أفغانستان.

وأضاف أن ثمانية أحداث كانوا قد سجنوا في معتقل جوانتانامو الأمريكي في كوبا، لكن أطلق سراحهم جميعا بين عامي 2004 و2006.

وقال التقرير: "يظل من غير المؤكد ما هي أعمار هؤلاء الأحداث بالضبط، إذ إن معظمهم لا يعرفون تواريخ ميلادهم أو حتى السنة التي وُلدوا فيها."

يجب معاملة الأحداث والجنود السابقين أولا وأخيرا كأشخاص مرشحين لإعادة التأهيل والدمج في المجتمع، وليس بالمزيد من الإمعان بتحويلهم إلى ضحايا يعانون أكثر وأكثر.

إلا أن التقرير نقل عن الأطباء العسكريين الأمريكيين الذين أجروا فحوصات وكشوف طبية على المعتقلين عبروا عن اعتقادهم بأن أولئك الأحداث الذين سُجنوا (في جوانتانامو) كانوا دون سن السادسة عشرة من العمر.

أما في أفغانستان، يقول التقرير الأمريكي، "فإن هنالك حوالي 10 أحداث موقوفين في معتقل مسرح قاعدة باجرام، كونهم "مقاتلين أعداء غير قانونيين".

وقال الملازم الأول البحري ريتشارد كي أولش، المتحدث باسم الجيش الأمريكي، "إنه في جميع الأوقات يتواجد حوالي 625 معتقلا في معتقل مسرح قاعدة باجرام."

وأضاف المتحدث قائلا: "لا يوجد معتقلون لدينا تحت سن السادسة عشرة من العمر. وبدون أن ندخل في التفاصيل، نظرا للتغير الدائم وعدم استقرار عدد المعتقلين لدينا، فيمكننا القول إنه يوجد في الوقت الراهن أقل من 10 معتقلين ممن هم دون سن الـ 18 عاما."

معرفة أن الحكومة الأمريكية لم تجد طريقة لإبقاء الأطفال بعيدين عن سجون الكبار يسبب لي الصدمة. هذا شيء شائن ولا يُطاق ولا يجعلنا نشعر بالأمان أكثر.

وقالت الولايات المتحدة في تقريرها، الذي توضح فيه للمنظمة الدولية مدى التزامها بتطبيق ميثاق حقوق الطفل، إنها "تحتفظ بحوالي 500 من المعتقلين الأحداث في العراق."

وجاء في التقرير الأمريكي: "لقد تم أسر الأحداث الذين تعتقلهم الولايات المتحدة بسبب انخراطهم في أنشطة معادية لقوات التحالف، مثل زرع المتفجرات والعمل كحراس ومراقبين لصالح المسلحين أو الانخراط النشيط في القتال ضد الولايات المتحدة وقوات التحالف."

وأضاف التقرير أن معظم المعتقلين من الأحداث هم في سن تتراوح بين السادسة والسابعة عشرة من العمر.

من جهتها، أدانت مجموعات ومنظمات الحقوق المدنية، مثل شبكة العدالة الدولية والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (أكلو)، اعتقال الجيش الأمريكي لهؤلاء الأحداث ووصفته بأنه "يدعو للاشمئزاز، بالإضافة إلى كونه منافيا لحقوق الإنسان وخرقا للالتزامات التي تنص عليها المعاهدة الأمريكية لحقوق الطفل."

لقد تم أسر الأحداث الذين تعتقلهم الولايات المتحدة بسبب انخراطهم في أنشطة معادية لقوات التحالف، مثل زرع المتفجرات والعمل كحراس ومراقبين لصالح المسلحين.

وقالت تينا إم فوستر، المدير التنفيذي لشبكة العدالة الدولية: "إن معرفة حقيقة أن الحكومة الأمريكية لم تجد طريقة لإبقاء الأطفال بعيدين عن سجون الكبار يسبب لي الصدمة. هذا شيء شائن ولا يُطاق ولا يجعلنا نشعر بالأمان أكثر. وأستطيع أن أقول ذلك عن أفغانستان بحكم تجربتي الشخصية."

وأضافت فوستر: "لو ضُبط الأشخاص متلبسين في ميدان المعركة وهم يقومون بزرع القنابل، لكان يتعين على الولايات المتحدة أن تتقدم بمثل تلك المعلومات."

وقالت إن الجيش الأمريكي لم يقم بالكشف عن أسماء الأحداث الذين يعتقلهم في سجن قاعدة باجرام، ولذلك فإن منظمتها تسعى لمعرفة ذلك من خلال أقاربهم في أفغانستان.

وكانت شبكة العدالة الدولية قد أقامت في عام 2006 دعاوى ضد الجيش الأمريكي باسم معتقلي جوانتانامو وباجرام من الأحداث.

أما جميل دكوار، مدير برنامج حقوق الإنسان في الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، فقال: "إنه لمن دواعي الصدمة أن يعلم المرء أن الولايات المتحدة تعتقل مئات الأحداث في العراق وأفغانستان. والأمر المزعج أكثر من ذلك هو عدم وجود سياسة شاملة تحمي حقوق هؤلاء المعتقلين كأطفال."

أمريكا وحقوق الأطفال

– عام 1995: الرئيس الأمريكي، بيل كلينتون، يوقع على ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

– عام 2002: أمريكا تصدق على البروتوكول الاختياري المتعلق بتوريط الأطفال في الصراعات المسلحة.

– عام 2006: شبكة العدالة الدولية تقيم دعاوى باسم معتقلي جوانتانامو وباجرام من الأحداث.

– عام 2008: الولايات المتحدة تقر بأن جيشها اعتقل 2500 طفل تحت سن الثامنة عشرة من العمر خلال السنوات الست الماضية .

– مجموعات ومنظمات الحقوق المدنية، مثل شبكة العدالة الدولية والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، تدين اعتقال الجيش الأمريكي لآلاف الأحداث.

– توقعات بصدور تشكيك بالتزام واشنطن بحقوق الأطفال من قبل المشاركين في مؤتمر لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وأضاف دكوار في بيان أصدره: "يجب معاملة الأحداث والجنود السابقين أولا وأخيرا كأشخاص مرشحين لإعادة التأهيل والدمج في المجتمع، وليس بالمزيد من الإمعان بتحويلهم إلى ضحايا يعانون أكثر وأكثر."

ويرى الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية أن غياب الرعاية والاهتمام وعدم الأخذ بالاعتبار حالة المعتقلين لكونهم أحداثا يُعد خرقا لالتزامات وتعهدات الولايات المتحدة التي نص عليها البروتوكول الاختياري المتعلق بتوريط الأطفال في الصراعات المسلحة، والذي صدقت عليه واشنطن عام 2002، وتم القبول به كعرف دولي.

ومن المفترض أن تبدي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل خلال مؤتمرها المزمع عقده في الثاني والعشرين من الشهر الجاري في جنيف بسويسرا تشكيكا بالتزام وفد الحكومة الأمريكية بشأن تنفيذ التزامات إدارتهم بحقوق الأطفال.

يُذكر أن ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل كان قد اعتُمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989، ووقعت عليه الولايات المتحدة عام 1995 بدعم من إدارة الرئيس الأمريكي حينذاك، بيل كلينتون، وبمساندة قوية من زوجته هيلاري التي تنافس حاليا مع السناتور باراك أوباما لانتزاع ورقة ترشيح الحزب الديمقراطي لخوض انتخابات الرئاسة المقبلة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

تأتي هذه التطورات في أعقاب تحذير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأن أطفال العراق باتوا في قلب مأساة إنسانية مع استمرار دوامة العنف في البلاد بعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003.

وكشفت المنظمة أن نصف عدد الملايين الأربعة من العراقيين الذين نزحوا عن ديارهم منذ غزو العراق هم من الأطفال.

محاكمات غوانتانامو "مستمرة" رغم قرار المحكمة العليا الأمريكية

بي بي سي - حقوق:

قالت وزارة العدل الأمريكية إن اللجان العسكرية التي تتولى محاكمة المعتقلين بتهم إرهابية في معسكر خليج غوانتانامو سوف تواصل عملها بالرغم من قرار المحكمة الأمريكية العليا بمنح المعتقلين حق استئناف قرارات اعتقالهم أمام المحاكم المدنية الأمريكية.

وصرح المتحدث باسم الوزارة بيتر كار بأن قرار حكم المحكمة العليا يتعلق بوضعية المعتقلين الذين اعتقلوا في أوقات العمليات العسكرية والمصنفين "كمقاتلين أعداء"، ولم يتطرق لدستورية المحاكمات التي تقوم بها اللجان العسكرية.

وأضاف المتحدث "هؤلاء المقاتلون الأعداء الذين وجهت إليهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب من قبل لجان عسكرية لديهم العديد من الضمانات الإضافية أثناء تلك المحاكمات ومن ثم فإن اللجان العسكرية ستواصل عملها".

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أعرب عن التزامه بقرار المحكمة الذي نص على حق معتقلي غوانتانامو في الطعن قضائيا في قانونية اعتقالهم أمام المحاكم المدنية الأمريكية بموجب الدستور الأمريكي.

وصرح بوش للصحفيين في العاصمة الإيطالية روما "سنلتزم بقرار المحكمة وهذا لا يعني أننا نوافق عليه، وسندرس هذا القرار ونقرر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى تشريعات جديدة لضمان أمن الشعب الأمريكي".

وكانت المحكمة العليا الأمريكية قد أصدرت قرارا قالت فيه إن للمحتجزين الأجانب في معسكر غوانتانامو الحق في الطعن في مدى قانونية احتجازهم.

وقررت المحكمة نقض القانون الذي صدر في عام 2006 والذي حرم المحتجزين من هذا الحق.

وجاء قرار المحكمة بأغلبية 5 قضاة من أصل التسعة الذين يشكلون المحكمة العليا. وهو يعتبر ثالث ضربة من نوعها توجهها المحكمة لإدارة الرئيس جورج بوش بشأن معاملتها لسجناء غوانتانامو الذين لم توجه إليهم أية تهم رسمية.

وكانت المحكمة العليا قد رفضت العام الماضي النظر في حق سجناء غوانتانامو في الطعن في احتجازهم أمام المحاكم المدنية.

يذكر أن زهاء 270 محتجزا يقبعون في سجن جوانتانامو للشبهة في ضلوعهم بنشاطات إرهابية أو في علاقتهم بتنظيم القاعدة أو حركة طالبان.

وقالت المحكمة في حكمها إن المحتجزين لهم حق يكفله لهم الدستور الأمريكي بالطعن في مشروعية احتجازهم أمام المحاكم المدنية.

وقال القاضي انطوني كنيدي أحد قضاة المحكمة العليا: "إن القوانين والدستور مصممة لأن تستمر نافذة المفعول في الأوقات الاستثنائية."

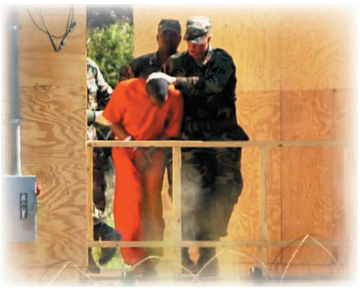

فقد سبق للمحكمة أن أصدرت قرارين في السابق أقرت بموجبهما بحق المحتجزين في اللجوء للمحاكم المدنية من أجل إجبار الحكومة على تبرير استمرار احتجازهم.

ولكن إدارة بوش والكونجرس (الذي كان يسيطر عليه الجمهوريون) تمكنوا في كل مرة من تغيير القانون من أجل حرمان المحتجزين من ممارسة حقهم.

على صعيد آخر، رحبت جماعات للحقوق المدنية داخل الولايات المتحدة وخارجها بقرار المحكمة العليا الأمريكية الذي يمنح معتقلي جوانتانامو حق الطعن في قرارات اعتقالهم أمام محاكم مدنية.

وقالت منظمة العفو الدولية التي طالما سعت إلى تحقيق ذلك إن من حق كل شخص الاستئناف ضد قرار اعتقاله، بينما قال الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية إن قرار المحكمة العليا رد على عدم قانونية سياسة الرئيس بوش الخاصة بمعتقل جوانتانامو.

الحزب الحاكم يدين قرار المحكمة ويتهمها بانتهاك الدستور

منظمة دولية: حكم المحكمة التركية بإلغاء الحجاب ضربة لحقوق الإنسان

أنقرة - وكالات - حقوق:

قالت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) إن الحكم الذي أصدرته أعلى محكمة في تركيا بإبطال إصلاح اقترحته الحكومة برفع حظر ارتداء الحجاب في الجامعات ضربة للحرية الدينية ولحقوق أخرى أساسية.

وكانت المحكمة الدستورية في تركيا قضت بإبطال إصلاح كان سيسمح للطالبات بارتداء الحجاب في الجامعات، وقال محللون إن الحكم زاد من احتمالات أن تصدر المحكمة نفسها في قضية منفصلة حكما بإغلاق حزب العدالة والتنمية بسبب اتهامات بأنشطة مشبوهة.

وقالت هولي كارتنر مديرة قسم أوروبا وآسيا الوسطى في منظمة مراقبة حقوق الإنسان في بيان (هذا الحكم يعني أن النساء اللاتي قررن ارتداء الحجاب في تركيا ستجبرن على الاختيار بين الدين والتعليم).

ومضت تقول (هذا حكم مخيب للآمال حقاً ولا يبشر بخير بالنسبة لعملية الإصلاح).

كما انتقدت المنظمة التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها حزب العدالة والتنمية الحاكم لتقاعسه عن إعادة صياغة الدستور التركي بشكل كامل والذي قالت إنه فشل في حماية حقوق الإنسان بالرغم من إطلاق خطة لإعادة صياغة الدستور بعد إعادة انتخابه. من جهة أخرى اتهم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا أكبر محكمة في البلاد بانتهاك الدستور بإبطال تعديل دستوري إصلاحي طرحته الحكومة لرفع الحظر على ارتداء الحجاب في الجامعات.

وبعد اجتماع طارئ لكبار أعضاء الحزب استمر ست ساعات قال نائب رئيس الحزب دنجير مير محمد فرات للصحفيين إن (قرار المحكمة الدستورية تدخل مباشر في السلطة التشريعية للبرلمان وهذا انتهاك صريح لمبدأ الفصل بين السلطات).

وتشتبه المؤسسة العلمانية التي تضم جنرالات الجيش والقضاة في أن حزب العدالة والتنمية يتبنى جدول أعمال إسلامياً سرياً، وتلقى هذه الاتهامات رفضاً من الحزب الذي يضم قوميين وليبراليين مؤيدين لاقتصاد السوق وسياسيين من يمين الوسط بالإضافة إلى محافظين دينيين، وكتب مصطفى اونال وهو من كتاب الأعمدة بصحيفة الزمان اليومية ذات الاتجاه الديني يقول (هذا الحكم سيؤثر على قضية الإغلاق بالسلب)، ويتوقع أن تصدر المحكمة الدستورية التي لا يمكن استئناف قراراتها حكما في قضية إغلاق الحزب التي أقامها رئيس الادعاء في محكمة الاستئناف لكن محللين قالوا إن الحزب قد يقوم بتحرك استباقي إذا شعر أنه محاصر، ورفض فرات الكشف عن الخطوة التالية للحزب واكتفى بالقول إن رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان سيصرح في هذا الأمر.

استشارات

القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تطرقنا في العدد الماضي لسمات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأوضحنا أن الإعلان يتميز بعالميته وشموله ، وإنه نتيجة جهد دولي مشترك مما جعل له أثراً بالغا على المعاهدات الدولية ، حيث تحولت الكثير من نصوصه لاتفاقيات دولية بالإضافة إلى أن محكمة العدل الدولية غالباً ما تشير في قراراتها إلى مبادئ الإعلان ، وسوف نتطرق في هذا العدد للحديث عن القيمة القانونية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومدى إلزاميته حيث أنه من المتفق عليه أن الإعلان قد صدر على شكل توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولم يصدر في صورة معاهدة ملزمة للدول التي تصادق عليها . ولذلك نجد جانبا من الفقه يجرده من أية قيمة قانونية باعتباره مجموعة من المبادئ العامة التي صدرت على شكل توصية من عدد كبير من الدول في حين ذهب فريق آخر إلى أن الإعلان يتضمن تفسيراً رسميا أو تحديداً لمضمون حقوق الإنسان والحريات التي أشارت إليها نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، فيما يذهب فريق ثالث إلى القول بأن نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أصبح ينظر إليها كجزء لا يتجزأ من القانون الدولي العرفي ، فاضطرار اعتماد الدول على القواعد الواردة فيه ، جعله جزء من القانون الدولي العرفي، وبالتالي فهي قواعد ملزمة ، وهذا ما أخذ به الفقه الحديث.

– كما أننا نجد أن محكمة النقض الفرنسية قد استندت في عام 1982 إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وذلك على اعتبار أن المبادئ التي تضمنها قد تحولت مع الزمن إلى قواعد عرفية.

وأخيراً فإننا نجد أن لجنة التحكيم في قضية الجماهيرية العربية الليبية ضد إحدى الشركات قد أكدت على أنه يمكن الاعتراف بقيمة قانونية لتوصيات الجمعية العامة ولكن ضمن شرطين :

ـ الشرط الأول : كيف تم تبني التوصية ، فإذا صوتت عليها أغلب دول العالم الثالث ، والدول الغربية ، والدول الاشتراكية عندها يصبح السبب أقوى للاعتراف بالقيمة القانونية لهذه التوصية.

ـ الشرط الثاني : يتعلق بالمبادئ المنصوص عليها في التوصية ، فإذا كرست التوصية مبادئ معمول بها في ممارسات الدول فإن ذلك يؤدي إلى توضيحها، أما المبادئ التي تتبناها التوصيات والتي تعبر عن وجهة نظر بعض الدول ومرفوضة من قبل دول أخرى ، فإنها تعبر عن وجهة نظر الدول التي تبنتها والتي تحبذ تحويل هذه المبادئ إلى قواعد قانونية ، أما الدول التي ترفض هذه المبادئ فليس لهذه التوصيات أية قيمة قانونية.

نستقبل أسئلتكم على البريد الإلكتروني
k_ss11@yahoo.com
خالد بن عبد الرحمن الفاخري
المشرف على الشؤون الإدارية والمالية

مـــاذا قالـــوا عـــن الجمعيـــة الوطنيـــة لحقوق الإنســـان

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهي تتخطى عامها الرابع تكون قد وضعت لذاتها مكانة سامية في نفوس الناس ... ولما لا وهي ملتصقة بالإنسان تتلمس مشاكله وقضاياه.. نشرة (حقوق) رصدت بالقلم ما قاله صفوة المجتمع عن الجمعية، ومن بين من تم استطلاعهم معالي الأستاذ تركي السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان، السيد هيروشي اوكا القائم بالأعمال بالوكالة والوزير المفوض بسفارة اليابان بالرياض، الشيخ حجاب الذيابي القاضي بديوان المظالم بالرياض، الأستاذ محمد بن عائض الزهراني الأمين العام للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، المستشار الأستاذ سعد بن حمدان الوهيبي المركز الاستشاري للدورات القانونية، الأستاذ أحمد بن سعيد الغامدي مدير إدارة حقوق الإنسان المكلف بوزارة الداخلية، الأستاذة ميسم تميم منسق برامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد العزيز اليوسف أستاذ علم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأستاذ إسماعيل الأزهري إبراهيم مدير البرامج للدول العربية في الخليج، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

استطلاع أجراه: محمد علي عوض الله

عبر جولة (حقوق) الاستطلاعية التقينا معالي الأستاذ تركي السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان حيث ابتدر حديثه بسرد تاريخي شمل نشأة الجمعية قائلا : " تدخل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السنة الرابعة من عمرها منذ إنشائها في عام 1425هـ، واستطرد قائلا أن الجمعية غير حكومية هدفها الأسمى حماية حقوق الإنسان على ارض المملكة العربية السعودية وفق ما تنص عليه الشريعة الغراء والمواثيق والمعاهدات المتعارف عليها بين الأمم منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المصادق عليه من قبل هيئة الأمم المتحدة في 10 ديسمبر من عام 1948م .

وفي ذات السياق أوضح معاليه أن الجمعية تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع بمختلف الوسائل الإعلامية وعن طريق الندوات واللقاءات العلمية بين المهتمين في هذا الحقل .

وذكر معاليه أن الجمعية حالفها التوفيق منذ بداياتها الأولى في كسب طواقم بشرية من الرجال والنساء ممن يقدمون أجل الخدمات بمهنية عالية لكل من يحتاج عونهم من رجال أو نساء أو اسر سواء مواطنين أو غيرهم، وفي معالجة كل ما ينغص حياتهم أو يحرمهم من حقوقهم التي كفلتها لهم تعاليم ديننا الحنيف، والنظام الأساسي للحكم، وكذلك المبادئ المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وخاصة ما هو مصادق عليها من حكومة خادم الحرمين الشريفين .

وعاد معاليه وذكر أن إنشاء هيئة حقوق الإنسان الحكومية منذ سنة ونيف يعتبر في نظري رافدا مهماً لأعمال الجمعية ونشاطاتها لاتحاد الهدف العام والمشترك بين الجهتين .

موضحا انه قد تبلور هذا التناغم بين الجمعية الوطنية والهيئة الحكومية في لقاء تم مؤخرا أمام المسؤولين في كلا الجهتين بعد الكلمة التي ألقاها الدكتور بندر حجار رئيس الجمعية أمام أعضاء مجلس هيئة حقوق الإنسان تمخض عنه الاتفاق على تشكيل فريق عمل تُمثل فيه الجهتان للتنسيق بين أعمالها والتعاون في كل ما يخدم مبادئ وقيم حقوق الإنسان والنهوض بها في مختلف أرجاء هذا الوطن الكبير.

وفي ذات المنحى استطلعت (حقوق) رأى السيد هيروشي اوكا القائم بالأعمال بالوكالة والوزير المفوض بسفارة اليابان بالرياض حيث أبان انه عمل في المملكة العربية السعودية قبل عشرين عاما، وان هذه هي المرة الثانية حاليا التي يعمل بها في المملكة مبينا انه قد حدثت تطورات باهرة وكبيرة في المملكة في جميع مجالات الحياة ومنها التطور في حركة حقوق الإنسان حيث وجد حركة كبيرة لتبادل الآراء في الصحف المحلية دون تحفظ في جميع المجالات وكذلك بروز دور اكبر للنساء في المجتمع وذلك من خلال عمل النساء في جهاز التلفزيون هذا إلى جانب أن الصحف غطت الكثير من المواضيع حول حقوق الإنسان مما زاد من الوعي لدى الناس فيما يخص حقوق الإنسان .

مشيرا إلى انه أصبح هناك المزيد من حرية وسائل الإعلام ولعبت المرأة دوراً أكبر، هذا إلى جانب ازدياد وعي المواطن حول حقوق الإنسان مثمناً دور المملكة في السماح للعديد من وفود منظمات حقوق الإنسان العالمية بزيارة المملكة والاطلاع عن كثب على حقوق الإنسان. مسترسلاً في الحديث قائلاً إن المملكة لم تكتف بذلك بل سمحت لهذه المنظمات الدولية بالوصول إلى داخل السجون مؤكدا أن هذه المظاهر تدل على وعي الناس وزيادة تفهمهم لحقوق الإنسان .

وفي ذات الإطار أوضح السيد اوكا أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تلعب دورا طليعيا في زيادة وعي الناس فيما يتعلق بحقوق الإنسان مما نتج عن ذلك أن الكثير من المؤسسات الرسمية والوزارات في المملكة أصبحت تأخذ في الحسبان دور هيئات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لحماية حقوق الإنسان؛ سواء كان مواطنا أو وافدا ومؤازرته، موضحا أن الفضل في ذلك يعود إلى نشاطات الجمعية فيما يختص بقضايا العمال والقضايا الاقتصادية وقضايا الأحوال الشخصية والتوسط في حل القضايا التي تورط بها بعض الأشخاص .

وعلى صعيد آخر وفي ذات الإطار كان لـ (حقوق) وقفة مع الأستاذ محمد بن عائض الزهراني الأمين العام للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم وقد ابتدر حديثه قائلا :" بمناسبة الذكرى الثالثة لانطلاقة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يسرني أن أهنئ نفسي ووطني ومن يقيم على أرضه (مواطناً أم وافداً) على نضوج هذه الغرسة المباركة، كما أهنئ القائمين عليها وأحيي جهودهم الخيرة وهم يسابقون الزمن ويدمجون مرحلة التأسيس والبناء بمرحلة العمل الميداني الجاد لتظهر نتائج جهودهم في زمن قياسي نال احترام وتقدير جميع المهتمين والمتابعين، ولقد تشرفت بمعرفة عدد من أعضاء هذه الجمعية عن قرب وفي مقدمتهم سعادة رئيسها الدكتور بندر بن محمد الحجار وسعادة نائبه الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني فوجدت الجميع أهلا لهذه المسئولية لما يتمتعون به من حس وطني وإنساني ساعد في نجاح مساعيهم وجهودهم. واسترسل في الحديث قائلا: إنني وسواي من المواطنين نتابع بإعجاب نشاطات الجمعية ليس فقط وهم يفتحون صدورهم قبل مكاتبهم لتلقي شكاوى المواطنين والمقيمين فيما يتعلق بحدوث انتهاكات لحقوقهم التي كفلتها الشريعة الإسلامية وأنظمة البلاد فحسب، بل بتعقبهم لمثل تلك الحالات في مواقعها أو من خلال ما ينشر عبر وسائل الإعلام المختلفة والعمل على معالجتها، إضافة إلى التواصل مع الهيئات والجمعيات المماثلة خارج المملكة واستقبال المبعوثين من تلك الجهات واطلاعهم على تجربة المملكة الفتية والثرية في هذا الجانب. ولم يخف سروره باهتمام الجمعية بشريحة هامة من شرائح هذا المجتمع ممن يمكن تصنيفهم بذوي الظروف الخاصة وهم السجناء وأسرهم، موضحا أن من مظاهر ذلك الاهتمام ما يحال للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم من حالات لسجناء أو أسر (سعوديين ووافدين) بطلب مساعدتهم مشيرا في السياق نفسه إلى عقد ندوة خاصة ببدائل السجون تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وما

تركته تلك الندوة من صدى ايجابي انعكس من خلال كتابات وتعليقات المفكرين والمهتمين وكتّاب الأعمدة والزوايا في صحف المملكة وتجاوب عدد من أصحاب الفضيلة القضاة مع توصيات الندوة بإصدارهم أحكاما بديلة لعقوبة السجن كخدمة المجتمع والالتحاق ببرامج توجيهية أو علاجية .

ومن ضمن من تم استطلاعهم الأستاذة ميسم تميم منسقة برامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي ذكرت في بداية حديثها أن وجود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فيه الكثير من الدلالات. وأوضحت الأستاذة تميم أن حكومة المملكة تريد أن تحدث تطورا في مجال حقوق الإنسان وهذا الشيء في حد ذاته مدعاة للفخر والاعتزاز. وتواصلا مع حديثها قالت: عندما كنت أتحدث في ندوة الايدز التي قامت الجمعية بتنظيمها تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان أحسست أن الشفافية التي سادت روح الندوة لم تكن معهودة من ذي قبل وهذا العمل يحسب للجمعية وللمملكة بصفة خاصة، واسترسلت قائلة: وكون أن الجمعية تزيل الغطاء من على وجه هذا المرض وتتناول الندوة وبكل علمية ومهنية وإنسانية حقوق مرضى الايدز فهذه تعتبر نقلة نوعية في مجال حقوق الإنسان في المملكة، والجمعية بذلك تخطو خطوات ثابتة لترسيخ حقوق الإنسان في المجتمع وأنا أتحدث من منظور ندوة الايدز، والجمعية بالتأكيد نظمت العديد من الندوات والمؤتمرات في مجالات أخرى تصب جميعها في مجال حقوق الإنسان.

وفي ذات المضمون ذكرت الأستاذة ميسم أن الجمعية تضم في عضويتها عدداً من النساء وفي هذا رد مباشر وغير مباشر لمن يتهمون الإسلام بأنه يهضم حقوق المرأة وها هي الجمعية تنفي ذلك عملياً في كل وقت الافتراءات التي تنسب للإسلام .

عقب ذلك اتجهت (حقوق) صوب مكتب منظمة اليونيسيف بالرياض وفيه التقت بالأستاذ إسماعيل الأزهري إبراهيم حيث قال: تعتبر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مسار إعجاب بالنسبة لي وقد لمست ذلك من خلال عملي بالمملكة في مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مبيناً أن الجمعية تعتبر ظاهرة حضارية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى وذلك لعدة أسباب ذكر منها أن الجمعية في فترة إنشائها البسيطة استطاعت مد جسور من التواصل بينها وبين المجتمع السعودي وبينها وبين العالم من حولها وذلك عبر العديد من الآليات والقنوات المتاحة، مضيفا ومنذ ذلك الوقت والجمعية تتصدى لكل

السديري :الجمعية الوطنية وهيئة حقوق الإنسان ... الطريق واحد والهدف مشترك

السيد اوكا: المؤسسات الرسمية والوزارات أصبحت تأخذ في الحسبان دور جمعيات حقوق الإنسان في المملكة

الزهراني: القائمون على أمر الجمعية يسابقون الزمن لدمج مرحلة التأسيس والبناء بمرحلة العمل الميداني الجاد

ميسم تميم : الجمعية الوطنية تضم بين عضويتها عددا من النساء ترد على من يتشدقون بأن الإسلام يهضم حقوق المرأة

الأزهري:الجمعية تعتبر ظاهرة حضارية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى

ما من شانه تشويه صورة الإسلام والمسلمين كالتهم التي ألصقت جوراً وظلماً على حقوق المرأة في الإسلام. وأضاف: والجمعية حين استقبالها للوفود الأجنبية العديدة والمعنية بحقوق الإنسان التي تزور المملكة تبيّن الجمعية وتوضح وتصحح كثيرا من المفاهيم الخاطئة عن حقوق الإنسان فالمملكة العربية السعودية عامة والجمعية خاصة خطت في هذا الاتجاه خطوات كبيرة يشهد لهما بذلك. واسترسل قائلا: الجمعية حينما تنحى هذا المنحى في مجال حقوق الإنسان بهذه الكيفية وبتلك المجهودات المتعاظمة فهذا يعتبر في حد ذاته ظاهرة حضارية يجب الوقوف عندها ودعمها من الجهات المعنية بكل الوسائل الممكنة والمتاحة وما أثار انتباهي أيضا ما تقدمه الجمعية من نشر لثقافة حقوق الطفل وهذا واضح من خلال سلسلة حقوق، ومن خلال تلك المعطيات التي ذكرتها أود أن أقول أن مكتب منظمة اليونيسيف بصدد تفعيل برتوكول تعاون في مجال حقوق الطفل مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان .

وفي وزارة الداخلية وبالتحديد في إدارة حقوق الإنسان كان لنشرة (حقوق) هذه الوقفة مع الأستاذ احمد بن سعيد الغامدي المدير المكلف في إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية مبتدأ حديثه قائلا: بينما كان العالم في غمرة من الجهل والظلم والظلام وكان منطق القوة وسياسة الغاب مسيطرة عليه ولم يكن للحق والعدالة فيه وجود جاء الإسلام لعمارة الأرض لينظم أمور الإنسان ويبين علاقته بربه ونفسه ويقرر المبادئ الخاصة بحقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمدنية، فقرر للإنسان حقوقا لم تبلغ إليها القوانين الحديثة لصون كرامته وحقوقه، ولو تمت الموازنة بين ما جاء به الإسلام وبين ما اهتدى إليه العقل البشري أو أتت به القوانين البشرية بمختلف أنواعها لأدرك أن المبادئ الإسلامية الخاصة بحقوق الإنسان أحق وأعدل وأنها أثبتت للإنسان حقوقا لا توجد في غيرها من القوانين وصانت كرامته وشخصيته .

واستطرد في حديثه قائلا: إن المملكة تأخذ بالمفهوم الإسلامي لحقوق الإنسان وطبقته في قوانينها وأنظمتها، واستجابة لما يتطلبه الوضع الحالي وتمشيا مع التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان وتأكيدا على احترام المملكة لكافة الإعلانات والاتفاقيات وللتعامل معها بكل شفافية وحياد فقد أنشأت المملكة هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتي تقومان على بذل الجهود الجبارة على جميع المستويات من اجل تحقيق الهدف المنشود لحماية ورعاية حقوق الإنسان فقد قامت الجمعية منذ تأسيسها بترسيخ مفهوم حقوق الإنسان من خلال العديد من الآليات الفاعلة والتي ذكر منها :

تنظيم الجمعية للعديد من الندوات التي اشتملت على كافة المجالات ذات العلاقة بحقوق الإنسان وأبان من هذه الندوات أ ـ ندوة الايدز التي نظمتها الجمعية تضامنا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان . ب ـ ندوة بدائل السجن، أيضا الجمعية تقوم بزيارة السجون إلى جانب زياراتها لعدد من دور الإيواء، أيضا الجمعية تستقبل الوفود الأجنبية التي تزور المملكة والتي من خلالها يتم تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإسلام وحقوق الإنسان وبخاصة حقوق المرأة، كما تعمل الجمعية جاهدة على نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر العديد من القنوات ومن ضمنها أشار الغامدي إلى نشرة حقوق الشهرية. وعلى ذات الصعيد أبان الغامدي أن الجمعية تسعى إلى حماية حقوق الإنسان وفقا للأنظمة والتعاليم المستمدة من الشريعة الإسلامية وكذلك المشاركة الفاعلة في الندوات والمؤتمرات المتعلقة بحقوق الإنسان في الداخل والخارج. وتطبيقا لذلك أوضح الغامدي أن الجمعية قامت وتقوم بتلقي الشكاوى ومن ثم متابعتها مع الجهات المعنية والسعي للعمل على تثقيف مبادئ حقوق الإنسان وترسيخها لدى المجتمع ومتابعة ما ينشر من وقائع في وسائل الإعلام تمس الإنسان وتنال من كرامته .

كما التقت نشرة (حقوق) الأستاذ الدكتور عبد الله بن عبد العزيز اليوسف أستاذ علم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حيث قال: أرى أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تمثل إرثاء مهماً لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية. والحقيقة وبكل فخر واعتزاز أرى أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة لم تكن شعاراً يردد ولا إجراءات إدارية تذكر وإنما كانت في أعوامها الثلاثة تمارس دوراً اعترافياً ومهماً من خلال زيارة السجون. واستقبال بعض الحالات المتعلقة بحقوق الإنسان في المجتمع السعودي والممارسات المدنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لا تأخذ شكل الشعارات المفرغة من المعاني وإنما تتحول لبرامج عمل تهتم به الدولة لرفاهية الشعب .

واسترسل الدكتور اليوسف في الحديث قائلا: إن اهتمام الحكومة السعودية بحقوق الإنسان السعودي ليس بجديد فقد نصت المادة (26) من النظام الأساسي للحكم في المملكة والصادر عام 1992م على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية. إضافة إلى ذلك أقامت الحكومة السعودية مؤسسات وأقرت أنظمة لتفعيل هذه المادة فقد أنشأت هيئة التحقيق والادعاء العام وأقرت نظام المحاماة ونظام الإجراءات الجزائية وغيرها من النظم واللوائح التي تساهم في حماية حقوق الإنسان السعودي بالإضافة إلى ذلك تحظى مسالة حقوق الإنسان بالمملكة باهتمام ورعاية أجهزة حكومية هامة منها وزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، وغيرها من الوزارات، ولعل كل ذلك ينبع من حرص القيادة على رفاهية المواطن فخادم الحرمين الشريفين حفظه الله بعد توليه مقاليد الحكم أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن يضع المواطن وراحته ورفاهيته نصب عينيه حيث قال جلالته (من نحن بدون المواطن السعودي) وأعتقد أن هذه المقولة تمثل ممارسة راقية لحقوق الإنسان واهتمام القيادة بالمواطن السعودي في أرقى وأعظم مجالات حقوق الإنسان فحمداً لله على هذه القيادة والحمد لله على هذا البلد الذي تمارس فيه حقوق الإنسان بالفطرة الإسلامية السليمة وليس شعارات تطلق في الهواء .

وفي محطة أخرى لنشرة (حقوق) التقت مع الشيخ الدكتور حجاب بن عايض الذيابي القاضي بديوان المظالم بالرياض وعن استطلاعنا له عن الجمعية أوضح أن الإسلام سباق إلى الإقرار للإنسان بحقوقه والى الحث على صون هذه الحقوق وحفظها. وأضاف أن الإسلام اعتبر التفريط في حق من حقوق الإنسان تفريطا في جنب الله وتعديا على حدوده وخروجا على سنة الله في خلقه. وعاد وذكر أن الإسلام سبق كافة الأنظمة والقوانين التي تناولت موضوع حقوق الإنسان بآلاف السنين وتميز عليها بإحاطة الإنسان وشموله بالعناية والرعاية من قبل وجوده في هذه الحياة إلى ما بعد وفاته وانتقاله إلى العالم الآخر .

وأوضح الشيخ الذيابي أن المقصود بحقوق الإنسان هي الحقوق الواجبة له بوصفه إنسانا وتلزم له حياته لزوماً معتاداً ليعيش في مجتمع حر مستقل بعيداً عن الاستبداد والظلم والتدخل في الشؤون الفردية الخاصة إلا فيما كان وراء ذلك مصلحة عامة للمجتمع أو خاصة بالفرد ذاته .

وعن نظرة الإسلام للإنسان وحقوقه قال إنها تتناول كل الإنسان لا فرق بين العربي والأعجمي ولا بين الأبيض والأسود فليس في الإسلام تمييز بين الجنس واللون والعرق كما أن حقوق الإنسان في الإسلام لها صفة الالتزام بالنسبة للمسلمين لأنها من مفردات الدين ولأنها تتضمن جزاءات دينيه ودنيويه على من يخالفها، واستطرد في الحديث قائلا إن المملكة العربية السعودية دولة مسلمة وتستمد أحكامها من الكتاب والسنة فقد أكدت على هذه الحقوق التي جاء بها الإسلام في أنظمتها، فقد نصت المادة (26) من النظام الأساسي للحكم في المملكة على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، ونصت المادة (27) من النظام نفسه على أن تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، ونصت المادة (29) على أن يحظر ما يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، ونصت المادة (36) على أن توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات احد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام، ونصت المادة (37) على أن للمساكن حرمتها ولا يجوز دخولها إلا بإذن صاحبها ولا تفتيشها إلا في الحالات التي بينها النظام، موضحا في ذات السياق أن نظام الإجراءات الجزائية في المملكة جاء في المادة الثانية منه يحظر إيذاء المقبوض عليه جسديا أو معنويا كما يحظر تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة لكرامته وغير ذلك من النصوص الواردة في أنظمة القضاء والمحاماة ونظام المرافعات الشرعية وغيرها .

وعاد وذكر أن التزام المملكة بهذه الحقوق والنص عليها في أنظمتها وممارستها على ارض الواقع وإظهار ذلك في المحافل الدولية أمر يدعو للفخر والاعتزاز، وأبان أن حركة النمو والتطور الحديث تطلبت إبراز هذه الحقوق فأنشئت هيئات وجمعيات لحماية هذه الحقوق، فلقد أنشئت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حديثاً وكان لها رغم حداثة نشأتها دور بارز في الاهتمام بحقوق الإنسان في الداخل كما أن لها دوراً ملموساً خاصة من خلال القضايا التي ترد إليها والتي تتعلق بالإنسان السعودي في الخارج والدفاع عن حقوقه. وفي ختام حديثه سأل الله للجمعية المزيد من التوفيق والنجاح في ممارسة عملها وللبلاد أن يحفظ الله أمنها وقيادتها وعقيدتها.

كما تحدثنا مع الأستاذ المستشار سعد بن حمدان الوهيبي المركز الاستشاري للدورات القانونية حيث ابتدأ حديثه قائلا: منذ فترة قصيرة ولدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة وقد لاحظ الجميع الإقبال الكبير عليها من قبل أصحاب الحوائج، مفنداً أسباب هذا الإقبال إلى عدم معرفة المهام التي تقوم بها الجمعية على وجه التحديد وضرب مثالا لذلك بالأشخاص الذين يقدمون ضد مديرهم في العمل بادعاء أن مديره يعامله معاملة سيئة والآخر يتقدم بأنه يطالب شخصاً بمبلغ مالي إلا أنه يماطل وكل هذا يحدث جراء عدم فهم النظام.

ثم عرج بعد ذلك إلى التعريف بمصطلح حقوق الإنسان موضحاً أنه حملة الاحتياجات التي يلزم وجودها لعموم الناس دون أن تميز بين جنس أو نوع أو لون أو أي اعتبارات أخرى من هذا النوع مبيناً في ذات الإطار أن مفهوم حقوق الإنسان مر بمراحل عدة منذ القدم حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم.

وعاد وذكر أن المملكة قد عرفت حقوق الإنسان قبل أن يتم إنشاؤها في كنف الأمم المتحدة عام 1948م حيث أن الدين الإسلامي الذي هو برسالة من عند الله عز وجل إلى الناس جميعاً قد حرص على حقوق البشر دون تفريق في اللون والجنس وحتى الديانة وبخاصة الضعيف منهم وقد جعل المساواة هي الركيزة التي يجب أن يحتكم إليها الجميع ، عليه فإن الدين الإسلامي الحنيف إذا طبق بشكله الصحيح كما أنزل سوف يكون هو دستور لكافة حقوق البشر وليس مكملاً لها كما يظن بعض المفكرين الغربيين. وفي ذات الإطار قال: قد أراد الله عزوجل أن يجعل من الإسلام من يتمسك بمبادئه وآدابه من المسلمين وغير المسلمين، والدليل هو أن ميثاق حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة يرتكز على قاعدتين الأولى "الحرية" والثانية "المساواة" وهذه الركائز سبق للدين الإسلامي الحنيف أن وضعها قبل ألف وأربعمائة وثمانية وعشرين عاماً وليس عام 1948م كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة مما يدل على أن كل ما فيه خير للبشرية حتى إن كانوا من غير المسلمين هو من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وهذا ما يجعلنا حريصين على تمسكنا بعقيدتنا وديننا الحنيف.

وعن عمل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قال إنه مما لاشك فيه هو عمل هام للغاية ومنها قيام الجمعية بنبذ كل ما من شأنه إهانة الإنسان وإهدار كرامته التي حثنا عليها ديننا الإسلامي حيث كرامة بني أدم هي من أهم المعايير التي يجب مراعاتها وبالتالي فإن عمل الجمعية لا يتعارض مع دين وقيم مجتمعنا ووصف من ينكر المجهود الذي قامت به الجمعية منذ إنشائها بالجاهل حيث إن ما قامت به الجمعية كان ملحوظاً سواء على الصعيد الأسري أو حتى على الصعيد العام في تطبيق بعض الأنظمة الداخلية.

الأعضاء المؤسسون

المعلومات الشخصية:
الاسم الرباعي: حجاب بن يحيى بن موسى الحازمي.
تاريخ الميلاد: 1364هـ .
الحالة الاجتماعية: متزوج.

المؤهلات العلمية:
- ليسانس اللغة العربية .
- دبلوم إدارة مدرسية جامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة أم القرى.

الخبرات العملية:
- مدرس-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1389 - 1391هـ.
- مدرس (مدير مدرسة ثانوية)-وزارة المعارف- إدارة تعليم جازان 1392 - 1417هـ.
- مدرس-جامعة الإمام- معهد ضمد العلمي 1418 - 1424هـ ثم تقاعد.
- رئيس نادي جازان الأدبي-الرئاسة العامة لرعاية الشباب/ ثم وزارة الثقافة والإعلام- 1413هـ- حتى الآن.

عضوية المجالس والجمعيات:
- رئيس نادي جازان الأدبي.
- رئيس نادي الوطن الرياضي بضمد (تحت التأسيس).
- رئيس اللجنة الثقافية بمنطقة جازان للاحتفاء بمئوية التأسيس 1419هـ.
- عضو بعدد من اللجان الثقافية.
- عضو استشاري سابق ثقافي بالهيئة العليا للسياحة.
- عضو مجلس الأمناء بمؤسسة الشيخ حمد الجاسر الثقافية.
- عضو لجنة الجنادرية بمنطقة جازان.
- عضوية عدد من اللجان المحلية والاجتماعية والثقافية.
- عضو مجلس إدارة جائزة سمو أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر للتفوق العلمي والإبداع.

الندوات والمؤتمرات:
- شارك حضوراً وبورقات عمل في معظم مؤتمرات الأندية الأدبية ورأس بعضها.
- شارك حضوراً وبورقات عمل في معظم ندوات المهرجان الوطني للتراث والثقافة وأدار إحدى ندواته.
- شارك في حضور ندوة العلاقات السعودية المصرية في عهد خادم الحرمين الشريفين بالقاهرة التي نظمتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع مؤسسة الأهرام الصحفية بالقاهرة 1422هـ- 2002م.

المجال البحثي:
- دراسات أدبية ولغوية.

تعنى هذه الزاوية بنشر السير الذاتية وأهم الإنجازات والجهود للأعضاء المؤسسين للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

هيئات ومنظمات

الجمعية البحرينية للتخلف العقلي

تأسست الجمعية البحرينية للتخلف العقلي عام 1992م على أيدي مجموعة من المهتمين بهذا المجال ، وكان أهم أهداف الجمعية تقديم الخدمات التأهيلية والتعليمية و التدريبية والترفيهية لهذه الفئة من الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على توفير الإرشاد الأسري لأهالي هؤلاء الأطفال والتخفيف من معاناتهم اليومية .

وفي سبتمبر عام 1994 م تمكنت الجمعية بعون الله تعالى و بمساعدات أهل الخير من افتتاح مركز الوفاء في الفترة المسائية للأطفال الذين يعانون من ضعف في القدرات العقلية والذين على قوائم الانتظار في المراكز المتشابهة . وفي فبراير عام 1997م افتتح المركز وحدة التوحد في الفترة الصباحية بهدف تقديم الخدمات للأطفال المصابين بالتوحد للفئة العمرية من 6 إلى 12 سنة ثم بعد ذلك بسنة واحدة تقريبا افتتح وحدة التدخل المبكر للفئة العمرية من 3 – 6 سنوات .و في فبراير 2000 تمكنت الجمعية من افتتاح مركز آخر هو مركز الرشاد للتوحد للفئة العمرية من 12 إلى 18 سنة و يهدف إلى تقديم خدمات تأهيلية و مهنية للبالغين من التوحديين و يعمل على تزويدهم بالمهارات اللازمة في الزراعة و النجارة و الخزف و غيره من الأنشطة. و مع نهاية هذا العام 2005 تأمل إدارة الجمعية أن يتم الانتقال إلى المبنى الجديد لمركز الوفاء الذي سيتسع لعدد أكبر من الأطفال.

مكتبة الحقوق

الإصلاح التربوي ماذا يعني ؟ وكيف يجب أن يكون ؟

اسم المؤلف/ د. عبدالله أحمد الذيفاني
تاريخ الإصدار/ سبتمبر 2002م
عدد الصفحات/ 114 صفحة .
نبذة عن الكتاب/ يتناول هذا الكتاب واقع التعليم باليمن ويشمل الفصل الأول المفهوم والحلقة الفلسفية والتشريعية وملامح القصور في النظام التعليمي إضافة إلى المخاطر المترتبة على هذا الواقع. فيما يتناول الفصل الثاني اتجاهات الإصلاح والتطوير. ويشمل القسم الثاني التعليم العالي باليمن، والتحديات التي تواجه التعليم العالي وقراءة في واقع التعليم العالي في اليمن وملامح التجربة. إضافة إلى الرؤية المستقبلية واتجاهات الإصلاح والتطوير .

البطلان في قانون الإجراءات الجزائية اليمني

اسم المؤلف/ د. الهام العاقل
تاريخ الإصدار/ 2006م
عدد الصفحات/ 200 صفحة.
نبذة عن الكتاب/ يهدف هذا الكتاب إلى دراسة وتحليل نصوص القانون اليمني التي لم ينلها حظ البحث والتحليل ، لأن معظمها حديث نسبياً بالمقارنة بالتشريعات الأخرى كالتشريع المصري. وبشكل رئيسي فإن هذا الكتاب يهدف إلى شرح القانون اليمني وبحث خباياه التي لم تبحث بعد، ومقارنة القانون بالتشريع والأحكام القضائية المصرية ، وإرشاد المشرع اليمني إلى مواطن الخلل إن وجدت في القانون لكي يستفيد منها عند تعديله لهذا القانون. ويتكون الكتاب من بابين تضمنا عدداً من الفصول .

إعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين
اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 37/63، المؤرخ 3 كانون الأول/ديسمبر 1982

الجمعية العامة إذ تضع في اعتبارها أن ميثاق الأمم المتحدة يعرب عن تصميم شعوب الأمم المتحدة على أن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق المتساوية للرجال والنساء، وأن تمارس التسامح، وأن تعيش معاً في سلم وحسن جوار،وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن أن الاعتراف بالكرامة الأصيلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة الإنسانية على أساس الحرية، والعدل والسلم في العالم،وإذ تضع في اعتبارها كذلك أن العهدين الدوليين لحقوق الإنسان ينصان على حق الرجال والنساء في التمتع، على قدم المساواة، بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية،وإذ تؤكد من جديد أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم،وإذ تأخذ في اعتبارها القرارات، والإعلانات، والاتفاقيات، والبرامج، والتوصيات التي اتخذتها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤتمرات الدولية، التي تستهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة،وإذ تشير إلى إعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة ومساهمتها في التنمية والسلم، الصادر عام 1975، قد أكد أن للمرأة دوراً حيويا تقوم به في تعزيز السلم في جميع نواحي الحياة: في الأسرة، والمجتمع، والدولة، والعالم.

وإذ تذكر بأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تعلن أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، وعقبة أمام مشاركة المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في حياة بلدها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية،وإذ تشير أيضاً إلى أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تؤكد أن تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتخفيف حدة التوتر الدولي، والتعاون المتبادل فيما بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية، ونزع السلاح العام والكامل ولا سيما نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وتوكيد مبادئ العدل والمساواة والمنفعة المتبادلة في العلاقات فيما بين البلدان، وإعمال حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي – في تقرير المصير والاستقلال، وكذلك احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، تنهض جميعها بالتقدم الاجتماعي والتنمية، وتسهم بالتالي، في تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة،وإذ تدرك أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تلزم الدول الأطراف بأن تتخذ كل التدابير المناسبة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كل ميدان من ميادين العمل الإنساني، بما في ذلك السياسة والأنشطة الاقتصادية، والقانون، والعمالة، والتعليم، والرعاية الصحية، والعلاقات الأسرية، وإذ تلاحظ أنه بالرغم مما أحرز من تقدم نحو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، لا يزال هناك قدر كبير من التمييز ضد المرأة، مما يعوق مشاركة المرأة على نحو فعال في تعزيز السلم والتعاون الدوليين،وإذ ترحب بما أسهمت به المرأة بالرغم من ذلك في سبيل تعزيز السلم والتعاون الدوليين، وفي الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والعدوان والاحتلال الأجنبيين، وجميع أشكال السيطرة الأجنبية، وفي العمل على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون قيود وبشكل فعال،وإذ ترحب أيضاً بإسهام المرأة من أجل إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل عادل وتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد، واقتناعاً منها بأن المرأة تستطيع أن تلعب دوراً هاماً ومتزايداً في هذه المجالات،تصدر رسمياً الإعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين الوارد في مرفق هذا القرار.

الجلسة العامة 90
3 كانون الأول/ديسمبر 1982

المرفق

إعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين

الجزء الأول

المادة 1

للرجل والمرأة مصلحة متساوية وحيوية في الإسهام في السلم والتعاون الدوليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب تمكين المرأة من ممارسة حقها في المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الشئون الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية للمجتمع.

المادة 2

المشاركة الكاملة للمرأة في الشئون الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية للمجتمع، وفي السعي من أجل تعزيز السلم والتعاون الدوليين تتوقف على التوزيع المتوازن والمنصف للأدوار بين المرأة والرجل في الأسرة وفي المجتمع بكامله.

المادة 3

المشاركة المتزايدة للمرأة في الشئون الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية للمجتمع تسهم في إقرار السلم والتعاون الدوليين.

المادة 4

إن تمتع المرأة والرجل تمتعاً تاماً بحقوقهما، ومشاركة المرأة مشاركة كاملة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين يسهمان في القضاء على الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية، والتمييز العنصري، والاستعمار، والاستعمار الجديد، والعدوان، والاحتلال، والسيطرة الأجنبيين والتدخل في الشئون الداخلية للدول.

المادة 5

من الضروري اتخاذ تدابير خاصة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل زيادة مستوى مشاركة المرأة في مجال العلاقات الدولية كيما يتسنى لها أن تسهم، على أساس المساواة مع الرجل في الجهود الوطنية والدولية المبذولة لضمان السلم العالمي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ولتعزيز التعاون الدولي.

الجزء الثاني

المادة 6

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتكثيف الجهود الوطنية والدولية فيما يتعلق بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين، عن طريق ضمان مشاركة المرأة مشاركة متساوية في الشئون الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية للمجتمع من خلال التوزيع المتوازن والمنصف للأدوار بين الرجل والمرأة في المجال الأسري وفي المجتمع بكامله، وكذلك عن طريق توفير فرصة متساوية للمرأة للمشاركة في عملية صنع القرارات.

المادة 7

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتعزيز تبادل الخبرة على الصعيدين الوطني والدولي لغرض زيادة مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين وفي حل المشاكل الوطنية والدولية الحيوية الأخرى.

المادة 8

تتخذ جميع التدابير المناسبة على الصعيدين الوطني والدولي للإعلان بشكل فعال عن مسئولية المرأة ومشاركتها الفعالة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين وفي حل المشاكل الوطنية والدولية الحيوية الأخرى.

المادة 9

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتقديم التضامن والدعم للنساء اللائي يكن من ضحايا الانتهاكات الجماعية والصارخة لحقوق الإنسان مثل الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والاستعمار الجديد، والعدوان، والاحتلال والسيطرة الأجنبيين، وسائر الانتهاكات لحقوق الإنسان.

المادة 10

تتخذ جميع التدابير المناسبة للإشادة بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين.

المادة 11

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتشجيع المرأة على المشاركة في المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتطوير العلاقات الودية فيما بين الدول، وتعزيز التعاون فيما بين الدول، ولتحقيق تلك الغاية تتضمن على نحو فعال حرية الفكر، والضمير، والتعبير، والاجتماع، وتكوين المجتمعات، والاتصال، والتنقل بدون تمييز بسبب العرق، أو العقيدة السياسية أو الدينية، أو اللغة، أو الأصل الإثني.

المادة 12

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتوفير الفرص العملية لتحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين، والتنمية الاقتصادية، والتقدم الإجتماعي، بما في ذلك التدابير التالية، لتحقيق تلك الغاية:

1 – تعزيز التمثيل المنصف للمرأة في الوظائف الحكومية وغير الحكومية.

2 – تعزيز تحقيق المساواة في الفرص أمام المرأة للالتحاق بالخدمة الدبلوماسية.

3 – تعيين النساء، أو ترشيحهم، على أساس متساو مع الرجال، كأعضاء في الوفود إلى الاجتماعات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

4 – دعم زيادة استخدام المرأة على جميع المستويات في أمانات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وفقاً للمادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة 13

تتخذ جميع التدابير المناسبة لإقرار الحماية القانونية الكافية لحقوق المرأة على أساس المساواة مع الرجل بما يكفل المشاركة الفعالة للمرأة في الأنشطة المشار إليها أعلاه.

المادة 14

أن جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والأفراد أيضاً، مطالبون ببذل جميع ما في وسعهم لتشجيع تنفيذ المبادئ المبينة في هذا الإعلان.

2.3 مليون وراء القضبان.. و6 سود مقابل كل سجين أبيض
هيومن رايتس ووتش: أمريكا أكبر سجّان في العالم

واشنطن – أ ف ب ـ حقوق:

أعلنت منظمة (هيومن رايتس ووتش) للدفاع عن حقوق الإنسان، أن الولايات المتحدة هي أكبر سجّان في العالم، حيث تعتقل اليوم وراء القضبان 2.3 مليون شخص، أي أكثر من أي بلد آخر في العالم، وأكثر من أي وقت مضى في تاريخها.

وقالت المنظمة في بيان حول الأرقام التي نشرتها وزارة العدل الأميركية، إن عدد السجناء يمثل ما نسبته 762 سجيناً لكل مئة ألف نسمة، مقارنة بـ152 سجيناً لكل مئة ألف نسمة في بريطانيا و108 في كندا و91 في فرنسا.

وقال مدير المنظمة في الولايات المتحدة ديفيد فاهتي، إن (الأعداد الجديدة للسجناء، تؤكد أن الولايات المتحدة هي أكبر سجّان في العالم.) وأضاف (على الأميركيين أن يسألوا لماذا تحتجز الولايات المتحدة هذا العدد الأكبر بكثير من العدد المحتجز في كندا وبريطانيا وديمقراطيات أخرى.

وتظهر الأعداد الجديدة المعلنة تفاوتاً كبيراً بين أعداد السجناء البيض والسود في الولايات المتحدة، حيث هناك ستة سجناء سود مقابل كل سجين أبيض واحد.

وبحسب أرقام وزارة العدل فإن نحو 11% من الرجال السود في أمريكا الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و34 عاماً هم اليوم داخل السجن، وتقول (هيومن رايتس ووتش) إن احتمال إرسال متهم أسود بقضية متعلقة بالمخدرات إلى السجن في الولايات المتحدة، يفوق بنسبة 12مرة احتمال لو كان المتهم في القضية عينها أبيض، على الرغم من أن نسبة تعاطي المخدرات بين البيض والسود متساوية تقريباً. وقالت المنظمة إنه (على الرغم من أن البيض وهم الأكثر عدداً، يشكلون المجموعة الأكبر لمتعاطي المخدرات، فإن السود يشكلون 54% من إجمالي عدد الأشخاص الذين يدخلون السجون الأميركية في قضايا مخدرات جديدة.

جنود حفظ السلام في ساحل العاج وجنوب السودان وهايتي يعتدون جنسياً على الأطفال

بي بي سي - حقوق:

قالت منظمة "احموا الأطفال" البريطانية إن أطفالا صغاراً بعضهم لم يتجاوز السادسة من العمر يتعرضون لانتهاكات جنسية من قبل جنود حفظ السلام وعاملين في منظمات إغاثة دولية.

وقالت المنظمة إن الأطفال في مناطق النزاعات يتعرضون للانتهاكات من قبل نفس الأشخاص الذين يعملون على حمايتهم.

وأضافت المنظمة أنه بعد إجراء أبحاث في ساحل العاج وجنوب السودان وهايتي فإنه ينبغي إنشاء هيئة رقابة دولية للتعامل مع هذه المشكلة.

وقالت الأمم المتحدة إنها ترحب بهذا التقرير لكنها ستدرسه جيداً. وتقول المنظمة البريطانية إن أكثر الجوانب صدمة في الانتهاكات الجنسية بحق الأطفال هي التي لا يتم الإبلاغ عنها والتي لا يتم عقاب من ارتكبها، وذلك بسبب خوف الأطفال من التحدث عنها.

ووصفت طفلة في عمر الثالثة عشرة من العمر كيف قام عشرة جنود من قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة باغتصابها في حقل بالقرب من منزلها في ساحل العاج وتركوها تنزف وترتعش وتتقيأ على الأرض. ولم يتم اتخاذ أي إجراءات بحق الجنود.

وقال تقرير منظمة "احموا الأطفال" إن عاملين في منظمات إغاثة انتهكوا جنسياً أولاداً صغاراً وفتيات، وبعد البحث الذي قامت به المنظمة وضم المئات من أطفال ساحل العاج وجنوب السودان وهايتي، قالت المنظمة إن من الضروري إيجاد آليات للإبلاغ عن حالات الانتهاك بحق الأطفال. وقالت المنظمة أيضا إن من الضروري بذل جهود لتقوية أنظمة حماية الأطفال في العالم.

وقالت هيذر كير، وهي مديرة برامج المنظمة في ساحل العاج، إن القليل تم فعله لمساعدة الضحايا.

وتقول المنظمة إن المجتمع الدولي تعهد بعدم التسامح مع انتهاكات الأطفال الجنسية، لكن هذا لا يتم تطبيقه على الأرض، وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة نك بيرنباك إنه من المستحيل أن تضمن المنظمة الدولية عدم "ارتكاب أي انتهاكات" داخلها وهي التي يعمل لديها مائتي ألف جندي في مناطق النزاعات حول العالم.

نافذة

حاجة المرأة

تجمع الدراسات الإحصائية التي تقوم بها الجمعيات الخيرية في مجتمعنا السعودي أن الحاجة وضعف الحال يعروان المرأة أكثر من الرجل وأن النساء الأيامى واللواتي لا عائل لهن والمسنات يقعن تحت ضغط الحاجة وربما يقبعن تحت خط الفقر سنين متطاولة دون أن يعلم بهن أحد .. وليس هذا فحسب بل إن المرأة التي لها عائل قد تقع تحت عائل منصرف عنها وعن بنيها لأي سبب من الأسباب وربما تضطر للسؤال لسد تلك الأفواه الجائعة وتحقيق حد أدنى من الكفاف .. ومن جهة أخرى هناك الأعداد المتزايدة من العوانس اللواتي لم يتزوجن ويحاصرهن هم ممض وشعور متكرر أنهن عالة على أهليهن وكذلك المطلقات اللواتي لا يكاد يلتفت إليهن أحد ..كل هؤلاء النساء وغيرهن من الفقيرات وضعيفات الحال نماذج متكررة مشهودة لاينكر وجودها أحد .. وكل الناس يعلمون يقينا بأن هذا الذي ذكر يكاد يشكل ظاهرة بارزة في مجتمعنا ..وحاجة المرأة ليست كحاجة غيرها فلاريب أن حاجتها لها امتدادات اجتماعية وتربويةوأخلاقية ولا خير في مجتمع تشتكي فيه المرأة العفيفة ولا تجد لها معينا ..ولهذا كله لابد من النظر في هذه القضية على جميع المستويات ولامفر من فرض إعانة شهرية مجزية لكل امرأة لاتعمل وليس لها عائل سوي ولكل مطلقة أو أيم مات عنها زوجها ولكل عانس جازت الثلاثين ولم تتزوج حتى لو كان لها عائل .. ولا يقولن قائل إن هذا سيكون عرضة للتلاعب والاحتيال فما من نظام إلا ويتحايل عليه بعض ضعاف النفوس .. لكن مع الضبط والمتابعة وغلبة المصالح سيجني المجتمع ثمار هذه الخطوة ويحمى من أي تقصير أو خلل في واجباته المجتمعية .. إن هذا الزمن بكل تبدلاته وأنانيته وصخبه ينبغي ألا يصرف أذهاننا عن أهم مهماتنا التي تتمثل في رعاية نسائنا وفق مايأمرنا به الله عزوجل بعيدا عن أدعياء الدفاع عنهن وهم أبعد الناس عن الصدق ومعرفة الحقوق .. نحن مقصرون مع نسائنا .. وهذا الاقتراح أو مايشبهه قد يرفع عنا بعض التبعات إلى حين ..

د. حبيب بن معلا اللويحق

هيئة التحرير

حقوق
الآراء الواردة في النشرة لا تعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن آراء أصحابها
موقع الجمعية: WWW.NSHRSA.ORG
ردمد .. 1427 / 1593
تصميم وإخراج
مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام
ASBAR CENTER FOR STUDIES, RESEARCH & COMMUNICATIONS

المشرف العام
د. بندر بن محمد الحجار
رئيس الجمعية

رئيس التحرير
د. حبيب بن معلا اللويحق
dr.habeeb.m@gmail.com

مدير التحرير
غازي القحطاني
gm_4004@yahoo.com

عناوين الجمعية:
المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية - الرياض هاتف: 012102223 فاكس: 012102202 ص.ب: 1881 الرياض 11321
فرع منطقة مكة المكرمة: حي المحمدية- طريق المدينة النازل هاتف: 026222261 فاكس: 026222196 - 026227235
ص.ب: 116664 جدة 21391
فرع منطقة جازان: هاتف: 073175566 / 073170044 - فاكس: 073173344 ص.ب: 476
فرع منطقة الجوف: سكاكا- حي العزيزية هاتف:046258144 - فاكس: 046258155 - ص.ب: 2766
فرع المنطقة الشرقية: هاتف: 038098353 - فاكس: 038098354 ص.ب 15578 الدمام 31454
مكتب العاصمة المقدسة: هاتف: 5545211 (02) - فاكس: 5545212 (02)